الجزء الثالث

بنية الخطاب
من الجملة إلى النص

مقدمة

كان موضوع الجزئين السابقين دراسة مجموعة من الظواهر يجمع بينها، على اختلاف طبيعتها (دلالية، تداولية، صرفية – تركيبية)، أنها تنحصر في مجال الجملة لا تتعداه. وقد اتضح لنا، ونحن نعالج هذه الظواهر، أن كمّا غير يسير من القضايا الجُمْليَّة المركزية لا يمكن تناولها التناول الملائم والكافي إلاّ إذا تمت مقاربتها في إطار خطاب متكامل.

من هذه القضايا، على سبيل المثال لا الحصر، الاستلزام والالتباس بجميع أنماطه وإسناد الوظائف التداولية كالمحور والبؤرة ورتبة المكونات وتخصيص السمات الجهية والزمنية وغير ذلك مما نُبّه إلى "خطابيته" في أدبيات النحو الوظيفي (والأنحاء المؤسِّسة تداولياً بوجه عام).

أهمية هذا الصنف من القضايا بالنسبة إلى التنظير اللساني ككل كانت من الدواعي التي حفّزتها لكتابة مؤلّف ثالث يكمّل المؤلفين الأوّلين من حيث إنه يتصدّى للإسهام في بناء نحو يتعدى مجال الجملة إلى مجال أوسع.

من المعلوم أن مجال الخطاب كان وما يزال موضعاً لدراسات عديدة ومتباينة المشارب منها ما هو لساني ومنها ما هو سيميائي ومنها ما هو أدبي. لذلك نسارع إلى القول إن الهدف من هذا البحث ليس العرض لهذه الدراسات ولا تقويمها وإنما الهدف منه بالأساس تمحيصُ مدى ورود أطروحة ديك الأخيرة (ديك 1997) القائمة على فكرة أن بينة النّص تشاكل إلى حد بعيد بنية الجملة وأن العلاقات الرابطة بين مكونات النص تماثل العلاقات الرابطة بين مكونات الجملة. أهمية أطروحة من هذا القبيل، إذا ثبت أنها ترقى إلى قدر معقول من الصحة، تكمن في أمرين أساسين اثنين: (أ) أنها تدعم افتراضات سابقة (خروت 1990، رايكوف 1992، المتوكل 1996) تقول بالمشاكلة بين بنية الكلمة وبنية المركب وبنية الجملة من حيث إنها ستتيح تعميم مبدأ المشاكلة هذا فيصبح وارداً بالنسبة للنص كذلك، و(ب) أنها تمكّن، على الأقل، من التقريب بين نحو الجملة ونحو النص إن لم تكن

تسمح بالتوحيد بينهما وفي ذلك من تبسيط الوصف والاقتصاد فيه ما لا يحتاج إلى استدلال.

غايتنا إذن، اعتماداً لهذه الأطروحة، هي معرفة مدى إمكان استكمال وضع نحو وظيفي موحّد يكفل وصف وتفسير ظواهر اللغة العربية (من ضمن اللغات الطبيعية) الجملية منها والنصيّة مستخدماً نفس المبادئ ونفس الإواليات، نحو وظيفي يمد الجسور بين الجملة والنص فيرفع، بذلك التعارض بين "لسانيات الجملة" و"لسانيات النص" الذي يكمن وراء الفصل بين اللسانيات "الحق"، أي اللسانيات التي لا تتعدى مجال الجملة من جهة والدراسات التي يعتقد عموم اللسانيين أنها دراسات تتموقع خارج جسر اللسانيات الصرف ونعني بذلك الأبحاث التي تندرج تحت "السيميائيات" و"تحليل الخطاب" و"نحو النص" و"الشعرية". ما نحاول الإسهام فيه هنا، بتعبير آخر، هو نحوٌ يفي بتحقيق هدفين أساسيين اثنين: أولا، استكشاف ما يوحّد بين بنية الكلمة وبنية المركب وبنية الجملة وبنية النص، وثانيا، الاقتصار على نفس المبادئ والإواليات في وصف بنية كلّ من هذه المستويات الأربعة.

وضعُ نحو من هذا القبيل، يجمع بين الصرامة وسعة المجال (وهما سمتان يعسُر عادة الجمع بينهما)، يظل مطمحاً بعيداً يستلزم الوصولُ إلى تحقيقه تضافرَ مجموعة من الدراسات المراسية التي تستهدف تعميق استكناه بنيات الخطاب في جميع أنماطه وفي لغات متعددة وكذا العلاقات القائمة بين مكوناته والوظائف التي تقوم بها هذه المكونات. لذلك، لن يتعدى هدفنا في هذا البحث رسم الملامح العامة لما يمكن أن يكون نحواُ وظيفياً للخطاب في اللغة العربية يقوم على أطروحة التماثل بين بنية الجملة بنوعيها (بسيطة ومعقدة) وبنية النص.

على أساس أن هذا البحث بمثابة جزء ثالث بالنظر إلى المؤلفين الأوّلين (المتوكل 1995 و1996)، نرتئي تقسيمه إلى فصلين. يُعنى الفصل الأوّل بتحديد مفهوم "الخطاب" في نظرية النحو الوظيفي ومجاله وأنماطه وأقسامه (الخطاب – الجملة البسيطة، الخطاب – الجملة المعقدة، الخطاب – النص) كما يعرض للتيارات التي تتقاسم الدراسات الخطابية في هذه النظرية. ويُعنى نفس الفصل ببسط أهم ما استجد في نظرية النحو الوظيفي بالنسبة لنحو الجملة البسيطة والجملة المعقدة. ويخلص هذا الفصل إلى تقسيم الخطاب إلى ثلاثة أقسام أساسية: جملة بسيطة وجملة

معقدة (مشتقة ومركبة وكُبرى) ونص. وبما أن المؤلفَيْن الأوّلين خُصّصا لدراسة قضايا الجملة البسيطة فإن الفصل الثاني من هذا البحث سيُفرد للجملة المعقدة بفروعها الثلاثة (المشتقة والمركبة والكبرى) ولقضايا الخطاب في بعده النصي.

وتنتظم فصلي البحث أطروحةٌ أساسيةٌ تقوم على افتراض أن للخطاب في اللغات الطبيعية بنية أساسيةً واحدة تربط بين مكوناتها نفس العلاقات والوظائف سواء أكان الخطاب مركباً اسمياً أم جملة معقدة أم نصّا كاملاً وأن النحو الذي يمكن أن تُفرزه نظرية النحو الوظيفي في صياغتها الحالية نحو واحدٌ يكفل، إلى حدّ معقول، رصد خصائص الخطاب الطبيعي البنيوية والوظيفية في مختلف تجلياته.

والله الموفق

الرباط 29 دجنبر 1998

الفصل الأول

نحو الجملة ونحو النص:
من الاختلاف إلى الائتلاف

نحو الجملة ونحو النص:
من الاختلاف إلى الائتلاف

0- مدخل:

كان من مزاعم نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها (ديك 1978) أنها نظرية تطمح إلى الربط بين بنية اللسان الطبيعي ووظيفته الأساسية، وظيفة إتاحة التواصل داخل المجتمعات البشرية، فكان من الطبيعي أن تتخذ موضوعاً لها لا الجُملة الواحدةَ بل الخطاب، أي النص مؤطراً بظروف إنتاجه. ولئن انصبت الأبحاث الأولى في هذه النظرية على الجملة بالأساس لأسباب عملية ("برنامجية") لا مبدئية، فإنه سرعان ما انتقل المشتغلون في إطارها إلى التفكير في توسيع موضوع الدرس إلى مجال يتعدى مجال الجملة. ويمكن تقسيم الأبحاث التي قيم بها في هذا المنحى قسمين: أبحاثاً تنطلق من مبدأ أن للنص بنيةً ليست بالضرورة هي بنية الجملة وأن معالجة قضايا الخطاب نستدعي إواليات غير ما استُخدم في معالجة قضايا الجملة، وأبحاثاً تفترض تماثلاً (أو على الأقل تقارباً) بين بنية الجملة وبنية النص وأن ما يرصدُ الأولى يمكن أن يُكيّف فيرصُدَ الثانية.

في هذا الفصل، نعرض للأطروحتين الثاويتين وراء هاتين الفئتين من الأبحاث مع عناية خاصة بالأطروحة الثانية لكونها الأطروحة التي نتبناها.

1- الخطاب في النحو الوظيفي:

1-1 مفهوم الخطاب وأنماطه:

إذا كان من المثير، نسبيّاً، أن يأخذ مفهوم "**الجملة**" تحديداً يرقى الي قدر ما من الدقة (ولو أن تحديد هذا المفهوم، كتحديد باقي المفاهيم باعتبارهامن إفرازات

نظريات بعينها، يختلف من نظرية لسانية إلى أخرى) فإن مفهوم الخطاب لم يحظ لحد الآن، فيما نعلم، على كثرة استعماله، بتعريف شاف قارّ. ويـنعكس هـذا الوضع في الاستعمال المضطرب لمصطلحين يكادان يُستخدمان كمرادفين يتعاقبـان وهما مصطلحا "**النص**" (TEXT) و"**الخطاب**" (DISCOURSE).

هذا الوضع نفسُه نجده في أدبيات النحـو الـوظيفي إذ يُسـتعمل هـذان المصطلحان على التعاقب. إلاّ أن الاتجاه الغالب الآن هو اختيار مصطلح "**الخطاب**" وتفضيله على منافسه. ولعل السبب في هذا التفضيل هو أن مصطلح "**الخطـاب**" يوحي، أكثر من مصطلح "**النص**" بأن المقصود ليس مجردّ سلسلة لفظية (عبارة أو مجموعة من العبارات) تحكمها قوانين الاتساق الـداخلي (الصـوتية والتركيبيـة والدلالية الصّرف) بل كل إنتاج لغوي يُربط فيه ربط تبعية بين بنيتـه الداخليـة وظروفه المقامية (بالمعنى الواسع).

من شأن القارئ أن يستوقفه في هذا التقريب العام لمفهوم الخطاب عبارتـان اثنتان: "**ربط تبعية**" و"**كل إنتاج لغوي**". المقصود بالعبارة الأولى كما بيّنا ذلك في مكان آخر (المتوكل 1989 و1995 و1996)، أن بنية الخطاب ليسـت متعالقـة والظروف المقامية التي يُنتج فيها فحسب بل إن تحديدها لا يمكن أن يتم إلا وفقـا لهذه الظروف. ربط التبعيّة، بتعبير آخر، يعني أن لبنية الخطاب علاقة **بوظيفته** بـل إنها خاضعةٌ لهذه الوظيفة، على اعتبار أن وظيفة الخطاب الأساسية التي تتفرع عنها باقي الوظائف الممكنة (باكبسون 1966، هالداي 1970، ديـك 1986، المتوكـل 1989) هي وظيفة التواصل. أمّا العبارة "**كل إنتاج لغوي**" فإننا قصدنا إيرادها على وجه الإطلاق دون تحديد لحجم الخطاب لكي تحيل على الجملة أو جزء الجملة أو على مجموعة من الجمل. الخطاب حسب هذا التقريب العام هو، إذن، كل تعـبير لغوي أيّاً كان حجمه، أنتج في مقام معين قصد القيام بغرض تواصلي معين. إلا أن اتجاه النحو الوظيفي (ولعله اتجاه عام)، حسب ما يمكن إستجلاؤه من أدبيات هذا النحو، هو استعمال مصطلح "الخطاب" للإحالة على كل مـا يتعـدى الجملـة الواحدة.

بعد هذا التدقيق في الاستعمالات المختلفة لمصطلح "الخطاب" لـنخلص الآن إلى ما يعنيه هذا المصطلح في نظرية النحو الوظيفي خاصة.

2-1 مجال الخطاب:

تقدم أن مفهوم الخطاب يمكن، من حيث ما صدقُه، أن ينسحب على أي إنتاج لغوي منظور إليه في علاقته بظروفه المقامية وبالوظيفة التواصلية التي يؤديها في هذه الظروف. بهذا المعنى يمكن أن نعد خطاباً مجموعةً من الجمل أو جملة أو جزءاً من جملة. أمّا حين يتعلق الأمر بالنحو الوظيفي فإن هذا المفهوم يصدق عامة، على ما يجاوز الجملة الواحدة. يكتب ديك (1997، ج 2: 409) وهو يصدق تعريف "**الخطاب**": "لا يتواصل مستعملو اللغة الطبيعية عن طريق جمل منعزلة بل إنهم يُكوّنون من هذه الجمل قطعاً أكبر وأعقد يمكن أن نطلق عليها اللفظ العام "**الخطاب**"".

يتبين من هذا التعريف العام أن الخطاب في النحو الوظيفي هو كل مجموعة من الجمل يتم بها التواصل بين مستعملي اللغة. بهذا يصبح التقسيم الوارد في هذا النحو التقسيم الذي يميز بين الحَمْل والقضية والجملة والخطاب حسب السلمية التالية:

(1) حَمْل < قضية < جُملة < خطاب

يستدعي هذا التعريفُ العامّ لمجال الخطاب الإشارة إلى أمرين هامين اثنين: **أولا**، يمكن أن ينقسم الخطاب، باعتباره ما يتعدى الجُملة، إلى وحدات أصغر (قطع، سلسلات قطع...) كما سنبين ذلك بالتفصيل لاحقاً، **ثانيا**، ينبّه ديك (1997، ج 2: 409)، مباشرة بعد تعريفه للخطاب بأنه حاصلُ التأليف بين مجموعة من الجمل، إلى "أنه **أكثر بكثير** من مجرد سلسلة اعتباطية من الجمل". والإشارة الاحترازية هذه يراد بها قصر "الخطابيّة" على مجموعات الجمل الخاضعة لقوانين الاتساق التي تجعل منها كلاّ تواصليّا متناسقاً ومتكاملاً وإقصاء مجموعات الجمل التي لا يجمع بينها سوى رصْفٌ عشوائي.

3-1 طبيعة الخطاب:

يفترض ديك (1989 و1997 وج 2: 410) أن التواصل بين مستعملي اللغة الطبيعية يتم حسب نموذج قارٌ يمكن تلخيص مكوناته وطريقة اشتغاله كما يلي:

يشترك في أي عملية تواصل مشاركان: متكلم ومخاطب. ويُقصد هنا بالمتكلم والمخاطب ذاتان مجردتان تشتركان في عملية تواصل تتم بالمشافهة أو بالمكاتبة.

فالمتكلم ليس بالضرورة الناطق كما يُوحي بذلك لفظ "المتكلم". ويتم التواصل بين هاتين الذاتين على الشكل التالي:

(أ) يقصد المتكلم تمرير غرضٍ تواصلي معين يصوغه جزئياً ضمن فحْوى خطابه. وتتفاوت صياغة الغرض التواصلي من حيث درجةُ صراحتها التي يُحددها مخزون المتكلم المعلوماتي. فإذا افترض المتكلم، مثلاً، أن مخزون المخاطب يتضمن من المعلومات ما يكفُل تعرفه على المحال عليه اكتفى بالإشارة إليه عن طريق اسم أو ضمير كما في الجملتين التاليتين[1]:

(2) أ – لقد قابلت الرجل أمس

ب – لقد قابلته أمس

أمّا إذا افترض المتكلم أن مخزون المخاطب لا يفي بتمكينه من التعرف على الذات المحال عليها فإنه يُضطر إلى استعمال عبارة صريحة تضمن إنجاح عملية الإحالة كان يُنتج الجملة التالية عوضاً عن الجملتين (2 أ – ب):

(3) لقد قابلت أمس **الرجل الذي سافر معنا إلى الخارج في العام الماضي**.

ويضمن مخزونا المتكلم والمخاطب أصنافاً متعددة من المعارف يمكن إرجاعها مع ديك (1997 ج 2: 410) إلى أصناف أساسية ثلاثة: معارف عامة (تتعلق بمدركات المتخاطبين عن العالم). ومعارف مقامية (مشتقة من عناصر المقام الذي تتم فيه عملية التواصل) ومعارف سياقية (يوفرها للمتخاطبين ما تم إيراده في قطعة خطابية سابقة). وقد اقترح ديك (1997 ج 2: 411) وصفاً تفصيليّا لكل من هذه الأصناف المعرفيّة الثلاثة. الجدير بالاشارة هو صحّة ورود هذا النموذج، في بنيته العامة، لكل أنواع الخطاب وإن كان كلّ نوع يقتضي من هذه المعارف ما لا تقتضيه الأنواع الأخرى (أو ما تقتضيه الأنواع الأخرى بدرجات مختلفة). فالمعارف التي يستلزمها إنتاج وفهم الخطاب الأدبي غير المعارف التي يتوقف عليها إنتاج وفهم الخطاب العلمي مثلاً.

يشكل أي خطاب "**نموذجا ذهنيا**" (بالمعنى الوارد في جونسون – ليرد (1983)) يشارك في بنائه كل من المتكلم والمخاطب. ويتّسم هذا النموذج بسمتين أساسيتين: سمة **الجزئية** وسمة **الحركية**. يتصف نموذج الخطاب الذهني بالجزئية لأنه لا يمكن أن

(1) انظر تفاصيل عملية الإحالة وعلاقتها ببنية المركب الاسمي في (المتوكل 1996).

يتضمن جميع ما يمكن أن نعرفه عن جميع العوالم الممكنة. ولعل مفهوم الجزئية هذا يقارب المفهوم النقدي التقليدي القائل بأن نصا ما (رواية أو غيرها) لا يمكن أن ينقل الواقع كله كما هو وإنما يصوّر جزءاً منتقى من هذا الواقع. ويتصف نموذج الخطاب الذهني بالحركية لأنه ليس نموذجا قاراً ثابتاً من بداية الخطاب إلى نهايته بل إنه يتغير ويُعدّل حسبما تقتضيه كل مرحلة من مراحل التخاطب. من مظاهر هذه الحركية أن القطع الأخيرة من الخطاب توظّف ما ورد في القطع السابقة وأن القطع الأولى تأخذ بعين الاعتبار ما سيرد في القطع الموالية. ومن مظاهرها كذلك أن ما يُعدُّ وارداً بالنسبة لمرحلة ما من مراحل الخطاب قد يُعدّل أو يُصحّح أو يُنسخ في مرحلة لاحقة. ولعل من الأمثلة التي تناسب هذا الباب مسيرة "**محور**" الخطاب وما يعتريها من تطورات من بداية الخطاب إلى نهايته. فالمحور، كما هو معلوم، (ديك 1989، 1997 ج1، المتوكل 1993 ب) يكون "**محورا جديدا**" حين إيراده لأول مرة ثم يصبح "**محوراً مُعطى**" حين تستقر محوريّته بتوالي الإحالات عليه. وقد يظل محوراً إذا استمر حَمْلُ الخطاب عليه كما يمكن أن يُلغى ويُعوّض بمحور آخر.

1-4 أنماط الخطاب:

يمكن إرجاع الخطابات الممكنة إلى عدد معيّن من الأنماط. وقد يقوم التنميط على أساس المعايير التالية: (أ) غرضُ الخطاب و(ب) نوع المشاركة فيه و(ج) طريقة المشاركة و(د) نوع قناة تمريره و(ه) وَجْهُه.

(أ) يمكن تصنيف الخطابات من حيث الغرض التواصلي المستهدف إلى خطاب سردي وخطاب وصفي وخطاب حجاجي وخطاب علمي وخطاب ترفيهي وغير ذلك.

(ب) ومن حيث نوعُ المشاركة يمكن أن يكون الخطاب حواراً ثنائياً أو حواراً جَماعيّاً أو مجرّد "مونولوج" (أي خطاب لا يوجهه المتكلم لغير نفسه). وقد يُردُّ الصنف الثالث إلى الصنف الأوّل على اعتبار أنه حوار إلاّ أنه منعكس، حوار قائم بنفس الذات.

(ج) من طرق المشاركة في خطاب ما أن تكون المشاركة "مباشرة" (بين متخاطبين متواجهين أثناء (عملية التخاطب) أو "غير مباشرة" (كأن يكون الخطاب

مكتوباً) أو "شبه مباشرة" (عن طريق المهاتفة أو عن طريق البث الاذاعي أو التلفزي).

(د) ومن حيث نوع قناة تمريره، يمكن أن يكون الخطاب شفوياً أو مكتوباً.

(هـ) أمّا من حيث الوَجْهُ[1] (Modality)، فإن الخطاب يمكن أن يكون، في رأي بنفنيست (1966)، خطابا موضوعيا (Récit) خالياً من أي تدخلُ من لدن المتكلم حيث يكون مصدر الخطاب مجرّد كائن من ورق على حد تعبير بارت (1970) أو خطاباً ذاتياً (Discours) مصدره المتكلم بوصفه كائناً حيّاً يُضمّن الخطابَ انفعلاته وعواطفه ووجهات نظره.

تستدعي هذه المعايير التنميطية الملاحظات التالية:

(1) ليست هذه المعاييرُ المعاييرَ الوحيدة الممكنةَ وليس التنميط الذي تتيحه، بالتالي، التنميط الوحيد الممكن. إذن، اعتماد معايير أخرى تؤدي إلى تنميط مغاير آخر.

(2) قائمة هذه المعايير ليست قائمةً نهائية بحيث يمكن إضافة معايير أخرى والحصول بالتالي على تنميط أدق كما يمكن، للوصول لنفس الغرض، التدقيق في هذه المعايير نفسها وتفريعها.

(3) للحصول على أنماط من الخطابات قارّة، يتعين ضمُّ هذه المعايير بعضها إلى بعض. مثال ذلك أن يُضَمّ المعيارُ الوجهي "موضوعي" إلى المعيار الغَرضي "سردي" والمعيار القناتي "كتابي" ومعيار المشاركة "غير مباشر" فنحصل بذلك على ما يُسمى، تبعا لبنفنيست "السّرد الصّرف". إلاّ أن عملية ضم المعايير هذه ليست علمية آلية. فتمة معايير يمكن أن يضم بعضها إلى بعض كما أن ثمة معايير ترفض هذه العملية لكونها لا تجتمع. من المعايير التي لا تأتلف، مثلاً، المعيارُ الوجهيُّ "ذاتي" والمعيار الغرضي "عملي".

(4) إن الأنماط الخطابية التي تنتج عن تفاعل هذه المعايير لا تتدافع بالضرورة بحيث يمكن أن يتواجد في نفس الخطاب أكثر من نمط خطابي واحد.

---

(2) انظر التفصيل في أنواع الوجوه (ذاتية، موضوعيّة لازمة) وأحيازها (وجوه قضوية ووجوه حملية ووجوه محمولية) وتجلياتها في اللغة العربية في (المتوكل 1995).

توارد الأنماط الخطابية هذا ليس استثناءً أو حالةً خاصةً بل من الممكن أن يقال إنه القاعدة. مثال ذلك أننا نجد، في نفس الرواية مثلاً، خطاباً سردياً وخطاباً وصفياً وخطاباً حوارياً على التناوب. ففي رواية مثل "**خان الخليلي**" لمحفوظ نجد أجزاءً سرديّة تُنقل فيها الأحداث حسب التوالي الزمني دون تدخل من لدن القاص وأجزاء وصفية يُرسم فيها إطارُ توالي هذه الأحداث وبنفس الموضوعية وأجزاء حوارية هي عبارة عن أحاديث تجرَى بين شخصيات الرواية. في الأجزاء السردية والوصفية ينمحي الكاتب، غالباً، لفائدة الكائن "الورقي" فتُسرد الأحداث وتوصف الأطر بموضعية، وقد يتدخل الكاتب في هذه الأجزاء نفسها ليقوّم أو يعلّق أو يؤرّخ (المتوكل 1993 ب).

تكمن أهميّة تنميط الخطاب في أن النمط الخطابي يحدّد إلى حدّ بعيد خصائص الخطاب الداخلية. فلكل نمط خطابي "عالمه" وأسلوبه وبنيته.

(1) سبق أن بيّنّا أن المشاركين في عملية تخاطب ما يخلقان، أثناء هذه العملية، عالماً خطابيّاً من سماته أنه عالم ذهني مستقل عن "الواقع الخارجي" قد يصف الواقع وقد يقتطع جزءاً منه وقد يكون عالماً وليد التخيل المحض. ما تجدر الاشارة إليه هنا هو أن ثمَة بعضَ تلازم بين العالم الخطابي ونمط الخطاب الذي يؤطره. فليست كل الأنماط الخطابية صالحةً لتأطير كل أنواع العوالم الخطابية. ونمثل لهذا التلازم، تبعاً لديك (1997 ج2: 418) بشخص يريد أن يقصّ حلماً من أحلامه فيتخذ لذلك نمطاً خطابياً يختلف عن النمط الخطابي الذي يمكن أن يُتّخَذَ إطاراً لنقل وصفي لواقع ملموس كالنقل المباشر الذي يتم في شكل "روبورتاج". ومن أمثلة ذلك كذلك أن الرسالة، بوصفها نمطاً خطابياً قائم الذات، تُتّخذ إطاراً لعالم خطابي معين ليس هو العالم الخطابي الذي يناسب أنماطاً خطابية أخرى كالمهاتفة المباشرة مثلا.

(2) لتحديد ما يرمز إليه مصطلح "الأسلوب" ينبغي إدراجُه في زمرة ما ترمز إليه مصطلحات "لسان" و"لغة" و"لُغيّة" و"لهجة. في أدبيات اللسانيات العربية المعاصرة، يغلب إطلاق مصطلح "لسان" على ما يقابل في الفرنسية مصطلح "langage" أي الملكة اللغوية المجبول عليها الإنسانُ أو تلك القواسم المشتركة بين اللغات الطبيعية على اختلاف أنماطها. ويقابل في نفس الأدبيات المصطلحُ

"لغة" المصطلح الفرنسي "langue" أو المصطلح الانجليزي بمعناه الضيق "Language". وهذه المصطلحات الثلاثة تطلق على مفهوم اللغة المعيّنة الواحدة كالعربية ولانجليزية والفرنسية مثلاً. ويغلب كذلك أن نجد في الكتابات اللسّانية العربية المعاصرة مصطلح "**لهجة**" دالاً على أحد فروع لغة معينة (مقابلاً في ذلك مصطلح "Dialect" كاللغات العربية الدارجة المعاصرة على سبيل المثال. ويحتفظ بمصطلح "**لغية**" للدلالة على مستويات لغة واحدة كاللغية المكتوبة في مقابل اللغية الشفوية واللغية الرسمية في مقابل اللغية المتداولة واللغيات الخاصة بمختلف الطبقات الاجتماعية. أمّا مصطلح "الأسلوب" فانه يقابل مصطلح "Style" ويُطلق على كل نهج في استعمال اللغة يتسم بالخصوصية وقدر كبير من الاستقلال. وتكمن هذه الخصوصية لا في المعجم فحسب، كما يُظن غالباً، بل كذلك في باقي مستويات اللغة كالدلالة والتركيب والتداول.

ما يهمنا هنا، بالدرجة الأولى هو أن الأسلوب، كما حددناه هنا، يخضع للنمط الخطابي حيث يحدّد النمط الخطابي نوعُ الأسلوب الذي يناسبه، فلا يمكن أن يُستعمل للمحاضرة مثلاً، أسلوب المحادثة الشفوية الحبّيّة وإذا تم ذلك فإنه يؤدي إلى دهشة واستغراب أو يكون محط سخرية.

(3) ثالثة خصائص الخطاب الخاضعة لنمط الخطاب البنية. ونقصد بها مكونات الخطاب والعلاقات القائمة بين هذه المكونات. ما نريد الإشارة إليه هنا هو أن نمط الخطاب من أحد أهم محدّدات البنية بحيث إنه من الميسور ملاحظة أنه رغم الثوابت البنيوية التي تتقاسمها مختلف الأنماط الخطابية ثمة متغيرات تخص كل نمط وتلازمه. سنعود إلى هذا التفاعل بين نمط الخطاب وبنيته في مبحث لاحق بالتفصيل.

1-5 الدراسات الخطابية الوظيفية:

نتناول في هذا المبحث أمرين اثنين: (أ) انتباه اللسانين المشتغلين في إطار نظرية النحو الوظيفي إلى أهمية دراسة الخطاب و(ب) الأبحاث التي كانت نقطةُ انطلاقها الانتباه إلى هذا النوع من الدراسات. ونكرر هنا للتذكير أن حديثنا في هذا المبحث

سينحصر في إطار نظرية النحو الوظيفي ولن يتعرض إلى الدراسات الخطابية القيمة العديدة التي أفرزتها أطر نظرية أخرى.

(أ) إذا رجعنا إلى بدايات النحو الوظيفي (ديك 1978) وجدنا أن هذه النظرية، من حيث أهدافها ومنهجيتُها والمبادئُ النظرية التي تعتمدها، كانت منذ نشأتها نظرية "خطاب" لا نظرية "جملة" (باعتبار "الجملة" معدى مجرّداً معزولاً عن السياق وعن المقام). كانت نظرية خطاب، منذ البدء، لأنها استهدفت موضوعاً للوصف والتفسير ظواهر اللغات الطبيعية لا باعتبار هذه اللغات انساقاً صورية مجردة بل باعتبارها أنساقاً تستخدم وسائل للتواصل اللغوي داخل المجتمعات. كانت منذ بدايتها، بتعبير آخر، تستهدف وصف العبارات بسياقاتها والأهداف التواصلية التي تُستَعمل لتأديتها. فكل من اشتغل في إطار هذه النظرية أو اهتم بها أو اطلع على بعض أدبياتها يعلم أن الوصف الذي يعدُّه الوظيفيون وصفاً مثالياً لظاهرة التقديم في التراكيب التي من قبيل (4):

(4) **هنداً** عشق خالد (بنبر "**هنداً**")

هو الوصف الذي يتعدى الرصد المحض لهذه الظاهرة إلى تفسير التقديم باعتباره تحققاً سطحيّاً لوظيفة تداولية "عميقة" (أو "تحتية") هي وظيفة "بؤرة المقابلة" على أساس أن العبارة (4) جوابٌ تصحيحي للعبارة (5):

(5) لقد عشق خالد ليلى (ينبر "**ليلى**")

بهذا المعنى يمكن القول أن النحو الوظيفي كان دائماً نحو خطاب: لكن الأبحاث الأولى التي تمت في إطاره استهدفت أساساً دراسة ظواهر جُملية، دون إغفال ربط الجملة بسياقها وظروفها المقامية مع ذلك. إلا أنه سرعان ما تبيّن أنه من الضروري أن ينتقل النحو الوظيفي من مجال الجملة في مجال الخطاب. وقط ورد التنبيه إلى هذه الضرورة، في كتابات متعددة (بلكستاين 1986، المتوكل 1993 ب، رسيلادا 1994، كرون 1997، هنخفلد 1997، ديك 1997 ج2، المتوكل 1998) تدعو كلها إلى تعدي مجال الجملة وتعلّل ذلك بمبرّرات يمكن ردّها إلى صنفين اثنين:

(1) يتحتم على النحو الوظيفي أن يُجاوز مجال الجملة لأن مستعمل اللغة الطبيعية لا يتواصلون، كما يقول ديك (1997 ج2: 409) بجمل منفردة

منعزلة بل بقطع خطابية متكاملة. فالنحو الوظيفي، إذا أراد أن يظل منسجماً مع مبادئه ومزاعمه مضطر إلى وصف قدرة مستعملي اللغة الطبيعية باعتبارها قدرة خطابية. يكتب ديك (1997 ج2: 409) في هذا الباب بالذات "إذا أرادت نظرية النحو الوظيفي أن ترقى إلى مستوى معايير الكفاية التي اشترطتها على نفسها تحتم عليها على المدى البعيد، أن تضع نحوا وظيفيا للخطاب"[1].

(2) تبين من الأبحاث التي انصبت على الجملة نفسها أن النظرية الجملية ذاتها، أو عدداً هاماً من هذه الظواهر، لا يمكن أن تُوفّى حقّها من الوصف والتفسير إذا عولجت في إطار جمل منعزلة. يقول ديك (1997 ج2: 409) عن الترابط بين قضايا الجملة وقضايا الخطاب "بما أن الجمل، باعتبار بنيتها الداخلية، تتأثر بعدد من العوامل الخطابية، يكون وضع نظرية مثلى للجملة المنعزلة من قبيل المستحيل".

للتمثيل لهذه العوامل الخطابية التي تؤثر بكيفية دالّة على بنية الجملة الدّاخلية، نورد هنا بإيجاز فحوى دراسة (المتوكل 1998) عرضنا فيها لمجموعة من القضايا الجملية الدّاخلية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمط الخطاب والتي لا يمكن مقاربتها، بالتالي، إلا انطلاقا منه.

سبق أن أشرنا، في معرض الحديث عن تنميط االخطابابت إلى معيار "الوجه" الذي يتيح التمييز بين "الخطاب الموضوعي" و"الخطاب الذاتي" "(أو الـ "Récit/Discours" بلغة بنفنيست (1996). هذان النمطان الخطابيان لا يتحكمان في بنية الخطاب ككل فحسب بل كذلك في بنية الجمل التي تكوّن وحداته. ويتجلى هذا التحكم في مستوى كلّ طبقة من طبقات الجملة أي طبقة **الإنجاز** وطبقة **القضية** وطبقة **الحَمْل**. من المعلوم أن الحمولة الإنجازية لجمل اللغات الطبيعية يمكن أن تتضمن قوة إنجازية حرفية واحدة كما في الجملة التالية:

---

(3) يأخذ مصطلح "الخطاب" في أدبيات النحو الوظيفي (ومن ضمنها كتابات ديك) معنى كل إنتاج لغوي جاور الجملة الواحدة وسنرى في آخر مباحث هذا الفصل أنه من الأفضل إطلاق مصطلح "النص" على هذا المعنى والاحتفاظ بمصطلح "الخطاب" للدلالة على كل واحدة تواصلية جملة كانت أم أكثر من جملة.

(6) هل عاد خالد من السفر؟

أو قوة إنجازية مستلزمة إضافة إلى قوة إنجازية حرفية كما هو الشأن في الجملة (7) التي تواكبها قوتان، سؤال وإنكار:

(7) هل يستوي العالم والجاهل؟

إمكانية تعدد القوى الإنجازية هذه لا تتأتى إلا حين يكون الخطاب من النمط الذاتي كالخطاب الحواري. أمّا في الخطاب الموضوعي، سرديّاً كان أم وصفياً، فإن قوة الجمل الإنجازية لا تكون إلاّ واحدة ولا تكون إلاّ "إخباراً". فلا استلزَام إنجازياً في هذا النمط من الخطابات ولا تعدُّدَ بحيث لا وود فيه للجمل غير الاخبارية (الاستفهامية أو الأمرية)/مردُّ ذلك أن في السرد أو الوصف الموضوعيّين تتقلص العلاقة بين المتخاطبين وقد تنمحي فتصبح عمليّتا السرد والوصف عمليتين آليتين وكأن الأحداث، كما يقول بنفنيست، "تسرد نفسها".

الطبقة الثانية، التي تسفُل طبقة الإنجاز، في الجملة هي طبقة القضية وتتكون من نواة هي الحمْلُ ومخصّص قضوي ولواحق قضوية تؤشر إلى موقف المتكلم أو "**وجه القضية**". ويأخذ الوجه القضوي كقيم الشك أو اليقين أو التمني أو التعجب أو غير ذلك. وقد استدللنا في مكان آخر (المتوكل 1996) على أن طبقة القضية لا تتضمنها كلُّ أصناف الجمل وإنما تتضمنها الجمل الخبرية الواردة في خطاب من النمط الذاتي: وليس محطاً للاستغراب أن تخلو جُمَل السرد والوصف الموضوعيين من مكوّن دوره الأساسي التمثيل لمواقف المتكلم الذاتية مما هو موضوع للسرد أو الوصف. وحين نجد في موقع ما من الخطاب عبارة من العبارات التي تنم عن موقف المتكلم من فحوى خطابه فإن ذلك مؤشر للانتقال من نمط خطابي إلى نمط خطابي آخر، من سرد أو وصف موضوعي إلى سرد أو وصف ذاتي. أما ارتباط الطبقة الثالثة، طبقة الحَمْل، بنمط الخطاب فيمكن تلخيص أهمّ مظاهره في ما يلي:

(1) يأخذ مخصص الحمل الزمني، نظريّاً، إحدى القيم الزمنية التي يتيحها نسق اللغة موضوع الوصف، فتكون هذه القيمة "الحاضر" أو "المضي القريب" أو "المُضي البعيد" أو "المستقبل القريب" أو "المستقبل البعيد". وتنتقي إحدى هذه القيم على أساس نمط الخطاب ككل. بوجه عام، اثبتت الدراسات التحليلية للخطاب في

لغات مختلفة من ضمنها اللغة العربية (المتوكل 1993 ب) أن زمن الخطاب السردي إمّا الزمن المضي أو الزمن الحاضر. وثمة لغات، كالفرنسية مثلاً، تميز داخل الزمن المضي بين صيغ السرد الموضوعي وصيغ السرد الذاتي. فالفرنسية، كما هو معلوم منذ أبحاث بنفنيست (1996)، تخصص صيغة "الماضي البسيط" للسرد الموضوعي وصيغة "الماضي المركّب" للسرد الذاتي[1] (في المستويات اللغوية التي يكون فيها هذا التمييز وارداً). ويظهر تأثير النمط الخطابي كذلك في انتقائه لقيمة المحمول الجهيّة. ففي اللغات التي تميز بين الجهة "التام" والجهة "غير التام" تنتقي القيمة الجهيةُ الأولى في الخطاب السردي غالباً، في حين تُنتقى القيمةُ الثانيةُ في الخطاب الوصفي كما هو الشأن في المثال التالي:

(8) "**قابل** خالد هندا أمام محطة القطار **فسلّم عليها** بحفاوة وأخذ حقيبتها تم **توجها** إلى مقهى قريب من المحطة... **كان** المطر **ينزل** بغزارة والمارة **يهرولون** نحو سقائف العمارات لاتقاء المطر".

"ويوظف نفس التقابل الجهي بين "التام" و"غير التام" للتمييز داخل الخطاب السردي ذاته بين الأحداث الأساسية والأحداث الثانوية، بين الأحداث التي تشكل "السلسلة السردية" ذاتها والأحداث التي ينحصر دورها في تكوين خلفية لهذه السلسلة[2]. مثال ذلك ما نجده في القطعة السردية التالية حيث المحمولات "**سافر**" و"**حضّر**" و"**ناقش**" و"**رجع**" و"**استقبل**" تدل على الأحداث التي تؤلف السلسلة السردية موضوع السرد في حين يدل المحمول "**كان.. يتباهون**" على خلفية هذه السلسلة.

(9) "**سافر** خالد إلى انجلترا و**حضّر** أطروحة في علم الاجتماع وناقشها بعد ثلاث سنوات ثم **رجع** الى بلده فاستقبله أهله استقابل الظافر. وكان الناس في تلك الفترة **يتباهون** بالدراسة في الجامعات الغربية".

---

(4) من أمثلة "الماضي البسيط" (Passé Simple) و"الماضي المركّب" (composé Passé) صيغتا فعلي الجملتين التاليتين:

(i) a- La marquise sortit à cinq heures

b- La marquise est sortie à cinq heures

(5) من أمثلة التوزيع التكاملي بين السمتين الجهيّتين "**تام**" و"**غير تام**" ما ورد في (المتوكل 1993 ب) من تحليل روايتي نجيب محفوظ "زقاق المدق" و"خان الخليلي".

(2) الوظائف التداولية الداخلية في النحو الوظيفي وظيفتان: "المحور" و"البؤرة". وتنقسم الوظيفة البؤرة إلى وظائف فرعية أهمها ما يشكّل الثنائية "بؤرة الجديد"/"بؤرة المقابلة". ولئن كانت وظيفة المحور حاضرة في جميع أنماط الخطابات لوجوب أن يكون لكل خطاب محورٌ يشكل "محط الحديث" فيه، فإن إسناد فروع وظيفة البؤرة يخضع لنمط الخطاب الذي تشكل الجملة أحد مكوناته. يلاحظ، بوجه عام، أن كلتا البؤرتين، بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة، يمكن أن تردا في جميع أنماط الخطابات حسب المقام والسياق في حين أن بؤرة المقابلة ترد في الخطاب الذاتي دون الخطاب الموضوعي. معنى ذلك أن الجمل التي تُكون وحدات خطاب سردي أو وصفي موضوعيين لا يمكن أن تتضمن إلا بؤرة الجديد. ويفسر إقصاء بؤرة المقابلة من هذا النمط الخطابي أن هذه الوظيفة تقتضي، باعتبارها الوظيفة التي تُسند إلى المكوّن (محمول، حدّ، حَمْل كامل) الحامل للمعلومة المتنازع في ورودها، تواجد متخاطبين فعليّين يتحاجّان وذلك ما لا يتلاءم وطبيعة الخطاب السردي أو الوصفي الملتَزم فيه بالموضوعية وانمحاء المتخاطبين.

(3) ينعكس إقصاء بؤرة المقابلة من الخطاب الموضوعي على الخصائص التركيبية للجمل الواردة في هذا النمط من الخطاب حيث لا نكاد نجد فيه ضُروب التراكيب التي تشكّل، عادة، تحققات لمختلف فروع هذه الوظيفة. ففي هذا النمط الخطابي يَنْدُرُ ورودُ التراكيب التي يتقدم فيها أحد المكوّنات على الفعل والتراكيب الحصْريّة والتراكيب المفصولة الممثل لها بالجمل (9) و(10) و(11) بالتوالي:

(9) أ – **خالداً** قابلت هند (ينبر "خالداً")

ب – **البارحة** سافر عمرو (ينبر "البارحة")

(10) أ – ما قابلت هند إلا **خالداً**

ب – ما سافر عمرو إلا **البارحة**

ج – إنما قابلت هند **خالداً**

د – إنما سافر عمرو **البارحة**

(11) الذي قابلته هندٌ **خالدٌ**

(4) النفي في اللغات الطبيعية نفيان: نفي "وصفي" ونفي "حجَاجيّ" ينصب النفي الوصفي على المكوّن (قضية، حَمْل أو حَد) الحامل لمعلومة "جديدة" بالنسبة إلى مخزون كل من المتكلم والمخاطب وينصب النفي الحجاجي (أو "النزاعي") على المكوّن الدّال على معلومة يعتقدها المخاطب واردة في حين ينكر المتكلم ورودها. ويمكن التمثيل لهذين الصنفين من النفي بالمثالين التاليين على التوالي:

(12) أ – "خرج خالد من بيته مسرعاً **ولم** يكن قد تناول فطوره بعد...

ب – "كان اليوم من أيام الربيع المشمسة... وكانت السماء زرقاء **لا** يشوب زرقتها سحاب..."

(13) أ – ألّف خالد رواية.

ب – ما **رواية** ألف خالد (بل ديوان شعر)؟

ويمكن التمييز بين النفيين، داخل نظرية النحو الوظيفي، على أساس أن النفي الوصفي "نفي بؤرة جديد" في حين أن ما يدعة النفي الحجاجي (أو "النزاعي نفي بؤرة مقابلة. الذي يهمنا هنا هو أن النفي الأول يمكن أن يرد في جميع أنماط الخطاب دون استثناء في حين أن النفي الثاني لا يرد الا في الخطاب الذاتي. بتعبير آخر، قد ترد الجملتنان (12 أ–ب) في خطاب (سردي أو وصفي) موضوعي كما قد تردان في خطاب ذاتي في مقابل التراكيب التي من قبيل (13 ب) التي يندر ورودُها في خطاب موضوعي. ويُرَدُّ إقصاء النفي الثاني من هذا النمط الخطابي إلى نفس السبب المشار إليه آنفاً وهو تقلّص العلاقة التخاطبية (وبالتالي كل العلاقات ذات الطابع الحجاجي) في القطع السردية أو الوصفية المتّسمة بالموضوعية القصوى.

إذا صحت هذه الملاحظات أصبح من الممكن التكهنُ بتنظيم الجملة داخل كل نمط خطابي بل أصبح من الممكن، بناءا على ذلك، تنميط الجمل وفقاً للنمط الخطابي الذي ترد فيه.من ذلك، مثلا، إمكان القول إن الجملة النموذجية في الخطاب السردي الموضوعي هي(14):

(14) [خ **وي**: [ثب/نف مض وي: [تا [φ ف (س1) س2).. (س)]] بؤجد]].

حيث القوة الإنجازية الحرفية إخبار (خ) والوجه الحملي إثبات (ثب) أو نفي (نف) والزمن "مضي" (مض) والوجهُ "تام" (تا) والبؤرة المسندة إلى الحمل كاملة بؤرةُ جديد (بؤجد).

من أمثلة الجملة السردية النموذجية الجملةُ (15 أ) التي بنيتها التحتية البنية (15 ب) على أساس أنها جملةُ افتتاح السلسلة السردية:

(15) أ – "فتحت هندٌ النافذة في الصباح..."

ب – [خ وي:[س ي:[ثب مض وي:[تا[ف.ت.ح. {فَعَلْ} ف. ع1 ث س1: هند) منف فامح (ع1 ث س2: نافذة) متق مف]] (ع1 ذ ص1: صباح) زم] بؤجد].

ما يُستخلص من هذه الملاحظات هو أن النمط الخطابي يتحكم في بنية الجُمل التي تشكّل وحداته وأن هذا التحكم يسري على الخصائص الدلالية والتداولية والصرفية – التركيبية. وقد اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1998) التأشير لنمط الخطاب بمخصّص خطابي يضبط إجراء قواعد تحديد هذه الأنواع الثلاثة من الخصائص وسنعرض لهذا الاقتراح في مبحث لاحق.

(ب) كان الانتباه إلى ضرورة مجاوزة مجال الجملة الواحدة إلى مجال الخطاب، باعتبار الخطاب الكامل الوسيلة الحقيقية التي تمكّن مستعملي اللغة الطبيعية من التواصل، وراء انطلاق الأبحاث الوظيفية الخطابية، خاصة منذ بداية هذا العقد. يجمع بين هذه الأبحاث كلّها أنها محاولات لنقل النحو الوظيفي من نحو جملة إلى نحو خطاب أي لتأسيس نحو خطابي وظيفي إلا أنها تتباين تبايناً واضحاً حين يتعلق الأمر بالنهج الذي يجب أن يُسلك للوصول إلى هذا الهدف. ويمكن في نظرنا، إذا ما اعتمدنا معيارَ النهج المقترح سلوكُه، أن نميز بين تيارين رئيسيين اثنين: تيار الأبحاث التي يقترح أصحابها استيحاء أنحاء أخرى لتطوير النحو الوظيفي وتمكينه من التصدي لمجال الخطاب وتيار الأبحاث التي يرى أصحابها أن النحو الوظيفي له من الإمكانيات ما يؤهله لبلوغ هذا الهدف بذاته. وداخل هذا التيار الثاني نفسه يمكن التمييز بين اتجاهين: اتجاه من يقول بأن نظرية النحو الوظيفي يجب أن تَصوغ نحواً للخطاب مخالفاً لنحو الجملة واتجاه من يقول بإمكان "نمطية" نحو الجملة ليشمل الخطاب على أساس التماثل بين بنية الجملة وبنية الخطاب.

(1) يمثل التيارَ الأوّل الداعي إلى إغناء النحو الوظيفي بنظريات لسانية أخرى قصد تبليغه الاضطلاع بدراسة الخطاب، مقالاتُ ستوتن (1997) وريول (1997)

وجُولا (1997). يقترح المقال الأوّل أن يتضافر النحوُ الوظيفي و"نظرية تحليل الخطاب" (Discourse Analysis) في رصد خصائص لغة التواصل داخل مؤسسات العمل على أساس تطوير التمثيل التحتي الذي يقترحه النحو الوظيفي للعبارات اللغوية بإثرائه بمفاهيم من تحليل الخطاب. وتناقش صاحبة المقال الثاني نقاطَ الالتقاء الممكنة بين نظرية النحو الوظيفي ونظرية "الورود" (Relevance Theory) و"نظرية "القابلية" (Accessibility Theory). أمّا المقال الثالث فيدرس إمكان بناء مُولّد حاسوبي للخطاب بإدماج التمثيل الوظيفي لبنية الجمل في التمثل الذي تقترحه نظرية البنية البلاغية (Theory of Rhetorical Structure) لبنية الخطاب.

(2) أمّا الأبحاث التي تمثّل التيار الثاني الداعي لتطوير النحو الوظيفي من داخله ونقله إلى نحو خطاب دون إدماجه في غيره أو إدماج غيره فيه فهي مقالات كرون (1997) وهنخفلد (1997) والمتوكل (1993 ب و1998) والفصل الثامن عشر من كتاب ديك (1997 ج2). وقد سبقت الإشارة إلى أن أبحاث هذا التيار فئتان: أبحاث تنطلق من أطروحة أن للخطاب خصائص غير خصائص الجملة وأن نحوه، بالتالي، يجب أن يختلف عن نحو الجملة وأبحاث تستهدف تمحيص افتراض أن ثمة تماثلاً بين بنية الخطاب وبنية الجملة وأن نحو الخطاب لا يمكن أن يكون إلاّ امتداداً لنحو الجملة.

في المبحث الثالث من هذا الفصل نعرض بتفصيل لهاتين الفئتين من الأبحاث.

2- نحو الجُملة:

لقد سبق أن عرضنا بالتفصيل لتنظيم النحو في نظرية النحو الوظيفي ولبنية الجملة كما يُمثّل لها في هذا النحو في جميع دراساتنا التي انصبت على ظواهر وقضايا مجال الجملة (المتوكل 1985 و1986، 1993 ب و1995). لذا نحيل القارئ على هذه الدراسات وعلى غيرها من الأبحاث الوظيفية التي تناولت قضايا لغات أخرى غير العربية. وسنكتفي هنا بالتذكير بأهم معالم التصور الوظيفي لنحو الجملة مع عناية خاصة بما استجد في هذا الباب في السنوات الخمس الأخيرة.

2-1- القوالب ونموذج مستعملي اللغة الطبيعية:

حدّدت نظرية النحو الوظيفي منذ بداياتها (ديك 1978) موضوع الوصف اللغوي بأنه "القدرة التواصلية" التي تمكّن مستعملي اللغة الطبيعية من التواصل فيما بينهم عن طريق اللغة. منذ البداية، إذن، أخذت هذه النظرية، شأنها في ذلك شأن النظريات المؤسّسة تداولياً (أو وظيفياً)، منعطفاً يميّزها عن النظريات التي لا تؤمن إلا بالقدرة اللغوية الصّرف أو التي تؤمن بقدرتين اثنين، قدرة نحوية وقدرة تداولية، على أساس أن القدرتين منفصلتان مستقلتان كامل الاستقلال[1].

وكان مفهوم "القدرة التواصلية" منذ البداية يشمَل القدرة اللغوية والقدرة التداولية معاً، معرفة مستعملي اللغة الطبيعية لنسق اللغة وللقواعد التي تضبط استعمال هذا النسق في مختلف أنماط التواصل اللغوي. وعلى أساس هذا التصور للقدرة، تمت معالجة الظواهر في عدد غير قليل من اللغات الطبيعية ومن ضمنها اللغة العربية وبعضٌ من دوارجها[2]. فكانت هذه المعالجة تنطلق من مبدأ أن بنية العبارات اللغوية (إن على مستوى الصرف أو التركيب أو المعجم) تابعة للوظائف التواصلية التي تُستعمَل من أجل تحقيقها.

وقد أصبح مفهوم القدرة التواصلية أوضح وأدقّ في الكتابات الوظيفية الأخيرة (منذ ديك 1989) حيت حدّدت هذه القدرة بأنها تتمثل في مجموعة من الملكات (أو "الطاقات") التي تتفاعل فيما بينها أثناء عمليتي إنتاج الخطاب وفهمه، متيحة بذلك التواصل بين مستعملي اللغة الطبيعية. يرى ديك (1989) وأن الملكات المكوّنة للقدرة التواصلية ملكاتٌ خمسٌ على الأقل هي:

---

(6) من المعلوم أن أطروحة القدرتين هذه من أهم مرتكزات نظرية النحو التواليدي التحويلي. انظر في هذا الشأن شومسكي (1977).

(7) اهتم الباحثون الوظيفيون المغاربة المنتمون لمجموعة البحث في التداولات واللسانيات الوظيفية التي نتشرف بتنسيق أشغالها باللغة العربية ودوارجها من ضمن اللغات المتواجدة بالمغرب. وقد تجلّى هذا الاهتمام في أبحاث خُصّصت للعربية الفصحى (المتوكل 1985، 1986، 1987، 1988 أ، 1989 ب، 1993أ، 1993 ب، 1995 أ، 1996، والبوشيخي والزهري 1997 ضمن آخرين) وأبحاث تناولت الدوارج العربية (المغربية والمصرية أساسا) في إطار مقارنتها بالعربية الفصحى (التوكل، المراجع أعلاه) أو في إطار دراسات مستقلة (بنكور 1987 والمقري 1987 والكتاني 1993 مثلا). وقد أفرد باحثون من نفس المجموعة دراسات للغة للأمازيغية (بوخريص 1984، بنخلوق 1987 وأوسيكوم (قيد الإنجاز)).

أ – **الملكة اللغوية**: وهي الملكة التي تُمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج وتأويل عبارات لغوية معقدة ومتباينة في عدد كبير من المواقف التواصلية المختلفة.

ب –**الملكة المعرفية**: وهي ملكة تتيح لمستعمل اللغة الطبيعية تكوين مخزون معرفي منظم والاحتفاظ به وتوظيفه حين الحاجة، وهي ملكة تمكنه كذلك من اشتقاق معارف من عبارات لغوية واختزالها ثم استعمالها في تأويل عبارات لغوية أخرى.

ج – **الملكة المنطقية**: وهي الملكة التي يتسنى لمستعمل اللغة الطبيعية بواسطتها أن يشتق معارف إضافية من معارف أخرى مستخدما قواعد استدلالية تحكمها مبادئ المنطق الاستنباطي.

د – **الملكة الإدراكية**: وهي ملكة تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من توظيف المعارف التي يستخلصها من إدراك لمحيطه في إنتاج وفهم العبارات اللغوية.

هـ – **الملكة الاجتماعية**: أمّا الملكة الاجتماعية فهي مجموعة القواعد والمبادئ الاجتماعية التي تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من استعمال العبارة اللغوية المناسبة بالنظر الى وضع مخاطبه وإلى الموقف التواصلي وإلى الغرض المرور تحقيقه.

انطلاقاً من هذا التصور للقدرة، اقترح ديك (1989) أن يُصاغ الجهاز الواصف في النحو الوظيفي في شكل "نموذج لمستعملي اللغة الطبيعية" يتكون من خمسة قوالب، على الأقل، تضطلع برصد الملكات الآنف ذكرها وهي القالب النحوي والقالب المعرفي والقالب المنطقي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي كما يوضح ذلك الرسمُ التالي:

(16) نموذج مستعملي اللغة الطبيعية:

نموذج مستعملي اللغة الطبيعية

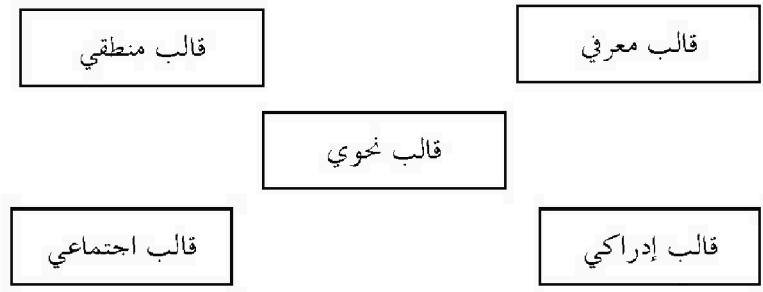

وتشغل مكونات هذا النموذج، كما تدل على ذلك تسميتها، بشكل قالبي حيث يستقل كلّ مكون عن المكونات الأخرى من حيث مبادئه وإواليات لكن هذه المكونات جميعها تتفاعل فيما بينها حيث يمكن أن يكون "خَرْج" كل مكوّن "دخلاً" لغيره. ويتكون كل قالب من القوالب الخمسة من "قويلبات" يتكفل كلّ منها بفرع من فروع الملكة التي هو مرصود لوصفها. مثال ذلك أن ديك (1989ب) يقسم القالب المنطقي إلى قوالب فرعية أو قويلبات حسب طبقات الجملة الأربع حيث يميز بين منطق المحمولات ومنطق الحدود ومنطق الحمول ومنطق القضايا ومنطق القوى الإنجازية. في هدا التصور للقالب المنطقي، ترصدُ مثلاً عمليةُ الاستلزام الحواري"، أي الانتقال من قوة إنجازية حرفية إلى قوة إنجازية أخرى يحكمها المقام، في قويلب منطق القوى الإنجازية.

وقد اقْتُرحَت، في الكتابات التي تلت ديك (1989ب)، عدة تدقيقات وتعديلات لهذا النموذج استهدفت إغناءه يمكن تلخيصها كما يلي:

(1) أشرنا إلى أن ديك (1989ب) ترك قائمة القوالب التي يمكن أن يتضمنها نموذج مستعملي اللغة الطبيعية مفتوحة بحيث يمكن إضافة قوالب أخرى إلى القوالب الخمسة تتكفل برصد ملكات أخرى لها دور في عملية التواصل اللغوي. في هذا الباب اقترحنا (المتوكل 1995) إضافة "**قالب شعري**" تكون وضيفته رصد الملكة الشعرية لدى مستعملي اللغة الطبيعية التي تمكنهم من إنتاج وفهم ما يسمى "**الخطاب الشعري**" (أو الفني بوجه عام).

ويقوم هذا الاقتراح عل افتراض أن الملكة الشعرية ليست إلا فرعاً من فروع القدرة التواصلية تتوافر بالقوة لدى جميع مستعملي اللغة الطبيعية وإن كان "تفعيلها" يتم حسب سلمية تتفاوت درجاتها بين المتكلم "العادي" و"الأديب" (الشاعر وغيره). مؤدّى هذا الافتراض أن الخطاب "الفني" (شعراً أو نثراً) ليس وليدَ قدرة أخرى غير قدرة التواصل المشتركة وأنه يُصبح، بالتالي، جزءاً من موضوع النظرية اللسانية ذاتها. من مزايا هذا الافتراض، إن صَحَّ، أنه يوفّر علينا وضع نظرية (أو نظريات) تخص هذا النمط الخطابي بعينه حيث يصبح من الممكن أن تضطلع نفس النظرية اللسانية (كنظرية النحو الوظيفي مثلاً) بوصف الخطاب الطبيعي بجميع أنماطه بتشغيل معين للقوالب التي تتضمنها. وقد كان اقتراح إضافة القالب

الشعري وراء أبحاث هامة (البوشيخي 1998) اتجهت إلى تعميق النظر في هذا القالب مبادئه وإواليات وعلاقته بالقوالب الخمسة الأخرى.

(2) فيما يخص القالب المنطقي اقترحنا (المتوكل 1992 و1993 ب) تزويده بقالب فرعي إضافي اسميناه "المنطق النصّي) وحددنا وظيفته في رصد العلاقات الاستدلالية التي يمكن أن تقوم لا بين جملة وأخرى بل بين نصّ ونصّ أو قطعة أخرى من نفس النص. وقد مثّلنا لذلك بالاستدلال الذي يتيح للقارئ أن يؤوّل نصّاً من رواية "**زقاق المدق**" انطلاقاً من المعلومات التي اختزنها من قراءته لنصوص سباقة من نفس الرواية[1].

(3) تختلف نظرية النحو الوظيفي عن النظرية التقليدية التحوليلية، بالنظر إلى مفهوم قدرة المتكل المخاطب في أنها لا ترى أن هذه القدرة قدرتان، قدرةٌ نحوية صرفٌ وقدرة تداولية، وإنما هي قدرة واحدة. بل إن ديك (1989ب و1997) يضع التداول (الوظائف التداولية، القوة الإنجازية...) في القالب النحوي ذاته إلى جانب المعجم والدلالة والصرف والتركيب. في هذا التصور، إذن، لا يكون التداول والنحو قدرتين مستقلتين ولا قالبين لقدرة واحدة وإنّما هما مجرد مكونين لنفس القالب على أساس أنهما جانبان مختلفان لنفس الملكة، الملكة اللغوية. إلاّ أن أبحاثا ظهرت في السنوات الأخيرة (قيت 1998) لانتقاد هذا التصور والدفاع عن أطروحة أن الخصائص التداولية (كالقوة الإنجازية) يجب أن ترصد في قالب مستقل عن القالب النحوي فينضاف، بذلك، إلى القوالب الآنفة الذكر (الخمسة أو الستة) قالبٌ تداوليّ قائمُ الذات. سنعود بالتفصيل إلى هذا الاقتراح في مباحث لاحقة.

(4) عرض ديك (1989ب) لتكوين نموذج مستعملي اللغة الطبيعية وللقوالب التي يتضمنها ولكنه لم يفصّل في كيفية اشتغال هذا النموذج ونوع العلاقات التي تربط بين مختلف قوالبه أثناء عمليتي إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها. لسدّ هذا الفراغ، قدم باحثون وظيفيون مغاربة على الخصوص (الكتاني 1993، المتوكل 1994 و1995، البوشيخي 1998) تصوّرات لما يمكن أن يتم بين هذه القوالب

(8) بهذا المعنى يمكن القول إن القالب المنطقي يضطلع برصد (أنواع من) العلاقات التي دُرج على تسميتها "علاقات التناص".

من تفاعل أثناء العملية الثانية، عملية التأويل. وسنعرض لتصورنا الشخصي للمقاربة القالبية بالتفصيل في الفقرة الثالثة من هذا المبحث محيلين القارئ، قصد المقارنة، على بحثي الكتاني والبوشيخي.

3-2- القالب النحوي:

2-2-1- تنظيم النحو:

تتفق النظريات اللسانية، على تباينها، في أن للعبارة اللغوية وجهين اثنين: وجه المعنى ووجهَ اللفظ. وتتفق كذلك في أن ما يستهدفه النحو هو وصف وتفسير ما يربط بين وجهي العبارة هذين، معناها ولفظها. ويَكْمُن الاختلاف الجوهري بين النظريات اللسانية في أمرين أساسين اثنين: أولا، طبيعة العناصر التي تفترض كل نظرية (أو كل فئة من النظريات) وجودها في كل من "المعنى" و"اللفظ" باعتبارهما مستويين تمثيلين وهذا الاختلاف هو ما يؤدي إلى تأرجح الصرف والتركيب، مثلاً، بين المستوى الأول والمستوى الثاني، ثانيا، طريقة الربط بين مستوى المعنى ومستوى اللفظ حيث يمكن أن يتم هذا الربط بالانتقال من المعنى إلى اللفظ أو بالانتقال من الفظ إلى المعنى فنحصل، حسب ذلك، إمّا على نحو تكون فيه الدلالة مصدر اشتقاق العبارة أو على نحو تصبح فيه الدلالة مجرّد إوالية تأويلية.

فيما يخص نظرية النحو الوظيفي، في تطوراتها الأخيرة، يمكن تلخيصُ موقفها من المستويين التمثيليين المعنيّين بالأمر وكيفية الربط بينهما في ما يلي:

(1) تُرصَد في المستوى التمثيلي الأوّل خصائصُ العبارة الدلالية التداولية في الوقت ذاته. ويُمثل لهاتين الفئتين من الخصائص بواسطة ثلاثة أنماط من العناصر: (أ) وحدات معجمية تنقسم إلى محمول (فعلي أو اسمي أو صفيّ أو ظرفي) وحدودٍ (موضوعات ولواحق) و(ب) مخصّصات تنتمي إلى مختلف طبقات الجملة (حمل، قضية، إنجاز...) و(ج) وظائف (دلالية ووجهيّة وتداولية). وتتوارد هذه الأصناف الثلاثة من العناصر في بنية تتضمن طبقات يعلو بعضُها بعضاً كما سيتبين في الفقرة الموالية. ما تجب الإشارة إليه هو أن هذا المستوى التمثيلي دلاليّ تداوليّ صرفٌ بحيث لا صرف فيه ولا تركيب.

(2) أمّا المستوى الثاني، مستوى "بنية المكونات" (أو "البنية المكوّنيّة")، فيمثّل فيه الخصائص الصرفية والتركيبية على أساس أن الصرف تحقّق المخصّصات المجرّدة والتركيب ترتيبٌ للمكونات.

(3) أمّا من حيث الربط بين هذين المستويين فإن اشتقاق العبارة اللغوية يتم بالانتقال من المستوى الدلالي – التداولي إلى المستوى الصرفي التركيبي حيث يُعد المستوى الأوّل "بنية تحتية" والمستوى الثاني "بنية سطحيّة". ويُعدُّ تبني هذا الاتجاه في الاشتقاق، أي الانتقال من الدلالة والتداول إلى الصرف والتركيب، نتيجةُ طبيعة وحتميّة لكون نظرية النحو الوظيفي تعتمد من بين ما تعتمده من مرتكزات نظرية ومنهجية كما هو معلوم، "مبدأ الوظيفية" (المتوكل 1989 و1995) القاضي بتبعيّة البنية للوظيفة والذي من مستلزماته أن الخصائص الصورية (الصرفية والتركيبية والصوتية) تحدّدها الخصائص الدلالية والتداولية.

ويتم الربط بين البنية التحتية (أو التمثيل الدلالي التداولي) والبنية المكوّنية (أو التمثيل الصرفي التركيبي) عن طريق "**قواعد التعبير**"، وهي نسق من المبادئ والقواعد ينقسم بدوره إلى أنساق فرعية ثلاثة: (أ) نسق صرفي و(ب) نسق تركيبي و(ج) نسق تطريزي.

يضطلع نسق الصرف بتحقيق المخصّصات المجردّة الواردة في البنية التحتية في شكل صُرفات (سوابق، لواحق، أدوات، أفعال مساعدة، أفعال روابط) وتحقيق الوظائف الدلالية والوجهية في شكل حالات إعرابية أو حروف. ويتكفل نسق التركيب بتحديد رتبة المكوّنات باعتبار أن البنية – الدّخل (البنية التحتية)، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بنية غيرُ مرتبة. ويتم ترتيب المكونات عن طريق اجراء "**قواعد موقعة**" تختلف باختلاف اللغات (أو باختلاف أنماط اللغات) تحكمها مبادئ عامّة ذات طابع كلّي. أمّانسق التطريز فيختص بمهمة إسناد النبر (للمكون المبأر عامة) وإسناد "التنغيم" (وفقاً للقوة الإنجازية التي تحملها العبارة).

إذا علمنا أن الوحدات المعجميّة (المحمول والحدود) الواردة في البنية التحتية تُمدّنا بها "خزينة" المفردات ("معجم" و"قواعد تكوين") وعلمنا أنّ البنية المكوّنية خرج قواعد التعبير تشكّل دَخْلاً للقواعد الصوتية التي تؤولّها صوتياً (تنقلها إلى صورة صوتية) أمكننا توضيح مسطرة اشتقاق العبارة اللغوية بالرسم التالي:

(17)

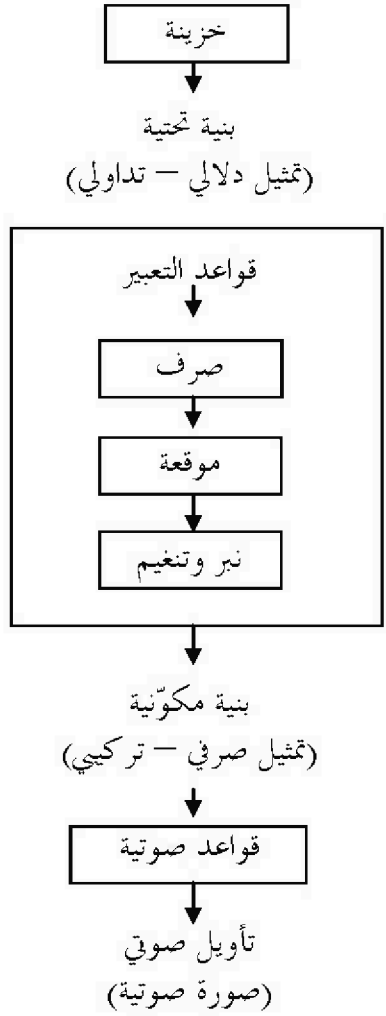

ويشير ديك (1989: 51)، في معرض الحديث عن اتجاه مسطرة الاشتقاق، إلى أن النحو الرامي إلى تحصيل الكفاية النفسية يجب أن يَرصُد لا مراحل عملية إنتاج العبارة اللغوية فحسب بل كذلك مراحل عملية تأويلها، وأن يتيح، بالتالي، الانتقال من البنية المكونية إلى البنية التحتية إضافة إلى الانتقال من البنية التحتية إلى البنية المكوّنية، أي أن يكون النحو منظماً بحيث يتضمن، بلغة الحاسوبيات، **مولّداً ومحلّلاً** في الوقت ذاته. معنى ذلك أن "قواعد التعبير" يجب أن تُصاغ بشكل يتيح المرور عبرها من البنية التحتية إلى البنية المكوّنية ومن البنية المكوّنية إلى البنية التحتية. وقد أتاحت هذه الصياغة ذات الاتجاهين تيسير مسطرة الترجمة حيث مكنت من

الانتقال من البنية السطحية للعبارة – المصدر (المراد ترجمتها) إلى بنيتها التحتية ثم، بعد تحويل هذه البنية التحتية إلى مطابقتها في اللغة الهدف (عن طريق نحو وظيفي مقارن)، الانتقال من البنية التحتية للعبارة – الهدف إلى بنيتها السطحين. يمكن الإطلاع على تفاصيل مسطرة الترجمة في النحو الوظيفي في (المتوكل 1995).

2-2-2- بنية الجملة:

يُمثّل للجملة، في النحو الوظيفي، كما سلفت الإشارة غلى ذلك، في مستويين، مستوى دلالي – تداوليّ يُصطلح على تسميته "البنية التحتية" ومستوى صرفي – تركيبي يُسمّى "البنية المكونية" لنعرض في الفقرتين الموليتين لهاتين البنيتين مبرزين، أساساً، أهمّ التطورات الأخيرة التي طرأت عليهما.

2-2-2-1- البنية التحتية:

مرّ بنا أن العناصر التي نجدها في البنية التحتيّة أصناف ثلاثة: وحدات معجمية (محمول وحدود) ومخصّصات ووظائف (دلالية ووجهية وتداولية). تتألف هذه الأصناف الثلاثة من العناصر لتكوّن طبقات. وتشكّل كل طبقة بنية قوامُها ثلاثة مكونات أساسية:

نواة و(ب) مخصص II و(ج) لاحق Σ كما يتبين من (18):

(18) II [نواة] Σ.

وتشكّل نواةً لكل طبقة التي تسفُلها في السلميّة الجملية حيث الحمل نواةٌ لطبقة القضية والقضية نواة لطبقة الإنجاز.

فيما يخص عدد الطبقات المكوّنة للجملة، درج الباحثون الوظيفيون منذ (ديك 1989) على حصره في أربع طبقات: "**حمل مركزي**" و"**حمل موسّع**" و"**قضية**" و"**إنجاز**"، كما يتبين من البنية العامة التالية:

(19) [II 4 و ي: [II 3 **س** ي: [II 2 وي: [II 1[φ (س 1)...

(س ن)] Σ1] Σ2] Σ3] Σ4].

الطبقة السفلى في هذه البنية العامة هي طبقة الحمل المركزي. وتتكوّن من المحمول وموضوعاته كنواة مضافاً إليها مخصّص (III) ولاحق (Σ1) يرمز المخصص (II 1) إلى السمات الجهيّة (تام، غير تام،...) الداخلية ويرمز (Σ1) إلى لواحق

المحمول كاللاحق "الأداة" واللاحق "المستفيد" واللاحقين "الهدف" و"المصدر" (بالنسبة للمحمولات الدالة على التنقل المكاني كالمحمول "**ذهب**" مثلا"). من أمثلة لواحق الحمل المركزي الحدود الواردة في الجمل التالية:

(20) أ – قطعت هند اللحم **بالسكين**

ب – اشترى خالد ساعة ذهبية **لهند**

ج – ذهب خالد من **الرباط** إلى **مراكش**

تشكل طبقةُ الحمل المركزي نواةً لطبقة الحمل الموسع حيث يرمز المخصّص 2II إلى فئات من السمات هي **أولا**، سمات الوجه الحملي أو الوجه "الموضوعي" ("إمكان" تحقق الواقعة المرموز إليها بالمتغير **وي** أو التيقن منه أو "وجوبه" أو منعه" أو نفيه أو إثباته...) **وثانيا**، سمات الزمن (مضي، حاضر، مستقبل) **وثالثا**، السمات الجهيّة "الخارجية" أو "السورية" ("متكرّر، "مسترسل"...) ويرمز 2Σ إلى لواحق الحمل الموسّع كاللاحقين الزمان والمكان واللاحق العلة. ويمكن التمثيل للواحق هذه الطبقة باللواحق الواردة في الجمل التالية:

(21) أ – قابل خالد صديقه **في الكلية**.

ب – سافر خالد **صباح اليوم**.

ج – أنّب خالد بكراً **لمهاجمته أخاه**.

وتتكوّن الطبقة الثالثة، طبقة القضية، من نواة هي الحمل الموسّع بكامله مضافاً إليها المخصص 3II الذي يرمز إلى السمات الوجهية القضوية (الوجوه الذاتية والمرجعية) ولواحق قضوية (3Σ) تحدّد الوجه القضوي كما هو شأن اللواحق الواردة في الجمل (22 أ–د).

(22) أ – سافر خالد فعلاً.

ب – **حقا**، زارني خالد البارحة.

ت – **مع الأسف**، غادرت هندٌ الرباط.

ث – **عجباً**، حتى الناعق أصبح يغني.

أمّا الطبقة الرابعة فمكوّناتها القضية كنواة والمخصّص الإنجازي 4II الرامز إلى حمولة الجملة الإنجازية واللواحق الإنجازية التي من قبيل "**بصراحة**" و"**بصدق**" و"**بأمانة**" و"**دون مجاملة**" وغيرها. مثال هذه الفئة من للواحق ما ورد في الجمل التالية:

(23) أ – **بصراحة**، لا يعجبني أسلوب بكر في الكتابة.

ب – **بصدق**، أتمنى أن يفوز خالد.

ج – **بأمانة**، لن يعيد إليك بكر مالك.

د – **دون مجاملة**، لقد قرأت روايتك دون أن أملّ.

ولنأخذ، للتمثيل، الجملة (22)

(22) فعلا، سافر خالد صباحاً

بنية (22) التحتية هي البنية (23):

(23) [خب وي:[س ي:[ثب مض وي:[تـــا[س.ف.ر.{فاعـــل} ف (ع1 ذ س1: خالد) منف فامح]] (ن1ذ ص1: صباح) زم] (ص2: فعل)]يؤمق]

ما عرضنا له، لحد الآن، هو التصور الذي ورد في (ديك 1989) لبنية الجملة. وقد طرأ على هذا التصور مجموعة من التعديلات نوجز أهمها في ما يلي:

(1) اقترحت كوفالي (1995) إضافة متغير للبنية العامة للجملة تكون وظيفته الرمز إلى الحمل المركزي. وليكن هذا الرمز بالنسبة للغة العربية ك ي.

(2) في نفس السياق، ارتأى هنخفلد (1992) وبعده كـــايزر (1992) وكوفـــالي (1995) وديك (1997) تخصيص المحمول بمتغير هو المتغير ح، مثلاً، بالنســـبة للغة العربية. وقد بُرّرت إضافة هذا المتغير بكون مجموعة من مبـــادئ النحـــو وقواعده تخص المحمول بمفرده وتتخذه حيّزاً لها. من أمثلة التراكيب التي مـــن قبيل (24 أ) و(24 ب) على التوالي:

(24) أ – نام خالد كما **فعل** بكر.

ب – يشتري بَكر ويبيع السيارات المستعملة.

على أساس إضافة متغيري الحمل المركزي والمحمول تصبح البنية العامة للجملة هي البنية (25):

(25) [II 4 **و** ي: [II 3 **س** ي: [II 2 وي: [1II ك ي:[ح ي (س 1)... (س)] Σ1] Σ2] Σ3] Σ4].

(3) استدللنا في مكان آخر (المتوكل 1996 ب) على أن البنيـــة (25) لا تتحقـــق ضرورة بجميع طبقاتها الأربع. فطبقة القضية، مثلاً، غـــير واردة في الجمـــل الأمرية كما ذهب إلى ذلك هنخفلد (1992) وبلكستاين (1992) بـــل اننـــا

(المتوكل 1966 ب) بيّنا أن هذه الطبقة غير واردة في الجمل الأمريـــة ولا في الجمل الاستفهامية ولا يمكن أن تتضمنها إلاّ الجمل الخبرية الحاملة للإخبـــار الفعلي كقوة إنجازية.

وذهبنا في نفس السياق إلى أبعد من ذلك حيث برهنّا علـــى أن ورود بنيـــة الجملة (25) كاملةً يكاد يكون استثناء حيث إن التواصل يتم عاد وغالباً بواســـطة أجزاء جمل. وقد تكون هذه الأجزاء حدوداً كما في (25 ب) مثلاً:

(25) أ – ماذا شربت؟

ب – لبناً.

أو شبه حمول كما هو الشأن بالنسبة لأسماء الأفعال في العربية مثـــل "صَـــه" و"**آمين**".

وقد اعتمد تحليلنا هذا ماكنـــزي (1998) وعمّمه إلى أنمـــاط أخـــرى مـــن العبارات التي لا تتضمن أكثر من مكون واحد (Holophrase).

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الباب هو أن التراكيب التي مـــن قبيـــل (25ب) ليست جملاً مقلصة. فالعبارات الممثل لها في (25 ب) ليست ناتجة عن حذف الفعل والفاعل ("شربت") من الجملة (26):

(26) شربتُ لبناً

فالجواب الطبيعي للجملة (25 أ) هو (25 ب)، وقد يُجاب بالجملة (26) إلا أن ذلك لا يحصُل إلا في مقامات موسومة خاصة.

ويبرز التواصلً بعبارات أدنى من الجمل ما أسلفنا ذكره من أن الخطاب نموذج "حركي" ذو مراحل مختلفة تقتضي كل مرحلة منها من المعلومات مـــالا تقتضـــيه التوسل بجمل كاملة نظراً لجدة مخزوني المتخاطبين بالنسبة لبعضهما بعضاً إلاّ أنه من غير الطبيعي أن يظل التخاطب بواسطة جمل كاملة في المراحل الأخرى من عمليـــة التخاطب حين يصبح لدى كلّ من المتخاطبين من المعلومات ما يغنيه عن ذلك وما يجعله يكتفي بعبارات أوْجَزَ في هذه الحالة لا يعود من الممكن أن تعدّ هذه العبارات ذات المكون الواحد مثل (25 ب) جملاً مقلّصة ناتجة عن حذف (أو حُذوف).

(4) تشكّل البنية العامة (19) تمثيلاً لبنية الجملة باعتبارها منضمنة لأربع طبقـــات، حمل مركزي وحمل موسّع وقضية وإنجاز. وقد اقتـــرح بـــاحثون وظيفيـــون

(المتوكل 1986 و1988، كوفالي 1995، ديك 1997 ج2) إضافة طبقة خامسة تفي بالتمثيل للمكونات الخارجية كالمبتدأ والذيل والمنادى وغيرهما.

2-2-2-2- البنية المكوّنية:

تُنقَل، كما تقدّم، البنية التحتية (أو التمثيل الدلالي - التداولي) إلى بنية مكوّنات (أو تمثيل صرفي - تركيبي) بواسطة إجراء قواعد التعبير، التي تتضمن ثلاثة أنساق من القواعد، قواعد صرفية وقواعد تركيبية وقواعد تطريزية تُجرى بهذا الترتيب كما يتضح من الرسم (17). ظل هذا التصور لمسطرة الربط بين بنيتي الجملة سائداً، في عمومه، إلى الآن و لم ينل وافر حظ من البحث والتَمحيص لكون جل الأبحاث الوظيفية منذ (ديك 1989 أ) كرّست لمناقشة قضايا البنية التحتية، مع العلم أن هذا التصوّر لا يخلو من إشكالات تتفاوت في الأهميّة منها على سبيل المثال (أ) الإشكالات المتعلقة بطبيعة دَخل قواعد التعبير و(ب) الإشكالات المتعلقة بترتيب هذه القواعد و(ج) إشكال طبيعة البنية خرج هذه القواعد، أي البنية المكوّنية، خاصة إشكال التمثيل لها. في هذه الفقرة، سنحاول أن نُسهم في كل من هذه الفئات الثلاث من المشاكل بعد أن نُذكّر في إيجاز، بقواعد التعبير وأصنافها.

2-2-2-2-1- قواعد التعبير:

قواعد التعبير، كما وردت في (ديك 1989 أ و1997 ج1)، ثلاثة أنساق من القواعد: قواعد صرفية وقواعد تركيبية وقواعد تطريزية.

(أ) الصرف، في النحو الوظيفي، صرفان: اشتقاق و"تصريف". وتنقسم القواعد المسؤولة عن بنية الكلمة، بالتالي، إلى قسمين: "قواعد تكوين المحمولات" والقواعد الصرفية.

تَندرج القواعدُ الصرفيّة (أو "التصريفية" إذا أردنا رفع اللَّبس) في قواعد التعبير، وتأخذ، عامة، الشكل التالي:

(27) مخصّص [مخصَّص] = قيمة

أو

أ[ب]=ج

من أمثلة هذه الفئة من القواعد قاعدة إسناد الحالة الإعرابية الرفع إلى المكـــون الفاعل التي تأخذ، في الأحوال العادية الشكل التالي:

(28) أ – فا [حد]= حد – رفعٍ.

ب – رفع [حد]= ح– –

تنقسم هذه القاعدة إلى شقّين، (28 أ) و(28 ب)، يضطلع أولهما بإسناد الحالة الإعرابية الرفع إلى الحد بمقتضى الوظيفة الفاعل التي يحملها في البنيـــة التحتيـــة، في حين يتكفل الشقّ التاني بتحقيق هذه الحالة الإعرابية المجرّدة في علامـــة إعرابيـــة، علامة الضم.

أمّا قواعد تكوين المحمولات فهي القواعد التي بتم بواسطتها اشتقاق محمولات فرعية من محمولات أصول. وتشكّل هذه الفئة من القواعد المكـــوّن الثـــاني مـــن "الخزينة" في مقابل المكوّن الأول الذي هو المعجم والذي يضطلع برصد المحمولات الأصول، كما يتبين من الرسم التالي[1]:

(29)

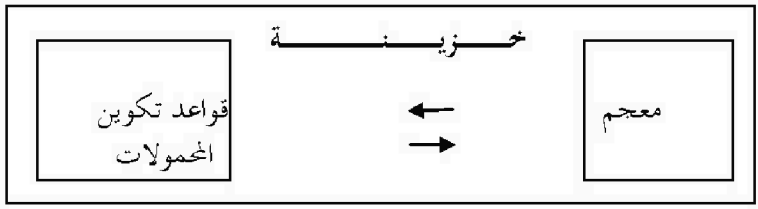

تحدث قواعدُ تكوين المحمولات تغييراً في صورة المحمول ذاتـــه أو في مقولتـــه المعجمية (من فعل إلى اسم مثلاً) أو في محلاّتيته (بتوســـيعها أو تقليصـــها) أو في الوظائف الدلالية أو قيود الانتقاء أو في هذه السمات جميعها وتكون نتيجةُ هـــذه التغييرات أو بعضها اشتقاق المصادر والأفعال العلّيـــة (أو ا"لجعليـــة") والأفعـــال الانعكاسية وأفعال المطاوعة وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات وغير ذلك، وقـــد

(1) يشير السهمان، في الرسم (29)، إلى إمكانية العبور من المعجـــم إلى قواعـــد تكـــوين المحمولات ومن قواعد تكوين المحمولات إلى المعجم فقواعد التكوين تستمد دُخولها (جمع دَخْل) من المعجم إذ إنها تُجرى على المفردات الأصول المختزنة فيه. أما الانتقـــال مـــن قواعد التكوين إلى المعجم فيحصُل في حالات "التحجر" حين تصبح قاعدة من قواعـــد التكوين غير منتجة فيتحتم إذّاك إلحاق المفردات المعيّنة بالأمر بـــالمفردات المرصـــودة في المعجم.

ظلت هاتان الفئتان من القواعد، قواعد التكوين وقواعد التصريف، فئتين مستقلتين حتى السنوات الأخيرة حيث كانت صورة المحمول المشتق وما يطرأ عليها من تغيير (بالنظر إلى صورة المحمول الأصل دَخْل القاعدة) يُمثل لها في قاعدة التكوين ذاتها. وقد ارتأى ديك (1997 ج2)، قصد تحقيق نوع من "الكفاية النمطيّة"، أن يؤشر في خَرْج قاعدة التكوين بمخصّص لقواعد التصريف. بعبارة أخرى يتم اشتقاق المحمولات الفرعية، في المقاربة الأولى، بكيفية كلّية داخل الخزينة عن طريق قواعد التكوين، في حين أنه يتوزع، في المقاربة الثانية، بين الخزينة وقواعد التعبير.

من مزايا هذه المقاربة أنها تفصل بين ما هو اشتقاقي محض، في تكوين المحمولات الفرعية، وبين ما هو صرفي وتُسند رصد كلّ من هذين الجانبين للقواعد المناسبة.

ولنأخذ، للتمثيل، قاعدة تكوين اسم الفاعل في إطار هذه المقاربة (ديك 1997 ك2: 3):

(30) **تكوين اسم المنفذ** (Agent Noun Formation)

دَخْل: محمول [ف + مراقبة] (س1) منف/متض... (س ن)

خرج: {محمول منف} [س] (س1) Φ... (س ن)

معنى: "شخص يشارك (عادة) منفذاً في العمل الدال عليه المحمول الدخل".

ويظل التكهن، في نظرنا، بأفضلية هذه المقاربة على المقاربة الأولى رهينا بالمزيد من البحث في ورودها بالنظر إلى اللغات غير السِّلسليّة حيث يتم تكوين المفردات الفرعية لا عبر إلصاق سوابق أو لواحق أو احشاء إلى جذع ما بل عن طريق صهر جذر صامت في أوزان معينة كما هو الشأن بالنسبة لمسطرة الاستقاق في اللغة العربية عامة[1].

(ب) تقدم أن البنية التحتية بنية تتضمن علاقات سلميّة حيث تعلو طبقة الإنجاز طبقة القضية التي تعدو طبقة الحمل الموسّع الدي يعلو بدروه طبقة الحمل المركزي كما يتضح في البنية العام للجملة (19)، لكنها لا تتضمن علاقات

(1) المقاربة الثانية ملائمة ملاءمة تامةً حين يتعلق الأمر باشتقاق المفردات عن طريق الالصاق المحض كما هو الشأن بالنسبة لأفعال الانعكاس ("**فَعَلَ**" "**انْفَعل**") وفئة من أفعال الجَعْل ("**فَعَل**" "**فَعّل**" مثلاً.

سَبْقٍ حيث إن عناصرها غير مرتّبة. يضطلع بترتيب عناصر الجملة المكوّنُ الثاني من قواعد التعبير، مكوّن "الموْقَعة".

ويقوم مكون الموقعة على نسقين اثنين، نسق مبادئ عامة تحكم ترتيب المكونات في اللغات الطبيعية بوجه عام، ونسق من القواعد المسؤولة عن ترتيب المكونات في لغات معينة أو أنماط معينة من اللغات. وتقوم بين هذين النسقين، نسق المبادئ ونسق القواعد، علاقة تبعيّة حيث إن القواعد تخضع للمبادئ في صياغتها وطريقة إجرائها فضلاً عن خضوعها لها من حيث ورودُها أو عدمُه.

(1) صاغ ديك (1989 أو 1997 ج1) عدداً معيناً من المبادئ العامة افترض أنها تحكم ترتيب المكوّنات في اللغات الطبيعية وتضبط صياغة وإجراء القواعد المسؤولة عن هذا الترتيب في لغات خاصة أو فئات خاصة من اللغات. وقد استدللنا على ورود هذه المبادئ بالنسبة لترتيب المكونات في الجملة العربية (المتوكل 1996). ولنأخذ هنا، للتمثيل فقط، مبدأين اثنين، "مبدأ الاستقرار الوظيفي" و"مبدأ الإبراز التداولي":

(31) مبدأ الاستقرا الوظيفي: (Principle of Functional Stability)

"تنزع المكونات التي تحمل نفس الوظائف إلى أن تحتل نفس المواقع"

(32) مبدأ الإبراز التداولي: (Pragmatic Highlighting Principle)

"تنزع المكونات الحاملة لوظائف تداولية (محور جديد)، محو معطى، بؤرة جديد، بؤرة مقابلة) إلى أن تحتل مواقع "خاصة" من بينها، على الأقل[1]، الموقع الصدر في الجملة (م1)".

وتدخل هذه المبادئ العامة، غالباً، في تنافس أو صراع تكون فيه الغلبة لأحدها فيتم ترتيب المكونات وفقاً للمبدأ الغالب. مثال علاقة المغالبة هذه ما يمكن أن يقوم بين المبدأين (30) و(31) حين يتنازعان موقعة مكون ما. ففي

(1) عبارة "**على الأقل**" في هذا التعريف تعني أن المواقع الخاصة التي تسخّر للإبراز التداولي يمكن أن تكون أكثر من موقع واحد. فاللغة العربية، مثلا، تستخدم، لنفس الغرض، صدرين اثنين، الموقع م1 والموقع م f المخصّصين للأدوات الصدور والمكونات المبأرة والموقع الذي بتوسك موقعي الفعل والفاعل للمكون الحامل لوظيفة المحور:

(ii) أ- **هَندا** عشقت؟ (بنبر "**هندا**")

ب- عشقت **هندا** خالد (بنبر "**خالد**")

الجملة (33) يأخذ المكون "دلائل الإعجاز" الموقع الذي تخوله له وظيفته المفعول طبقاً للمبدأ (31):

(33) قرأ خالد "دلائل الإعجاز"

أمّا في الجملة (34) فإن المكون نفسه يحتل الموقع الصدر وفقاً للمبدأ (32) الذي يحجب المبدأ (31):

(34) "دلائل الإعجاز" قرأ خالد (بنبر "دلائل الإعجاز")

(2) تفرز المبادئ العامة مجموعةً من "قواعد الموقعة" تختص بترتيب المكونات في لغات معينة أو أنماط معينة من اللغات. وتُجْرى هذه القواعد طبقا لبنية موقعية معينة تَرصُد المواقع التي يمكن أن تحتلها المكونات داخل الجملة. وقد استدللنا في مكان آخر (المتوكل 1985، 1986، 1987، 1996) على أن البنية الموقعية، في اللغة العربية، بالنسبة للجملة الفعلية هي البنية (35):

(35) م4، م2، [م1 م ف فا مف ص،] م3

حيث المواقع م4 وم2 وم3 مواقع "خارجية" تحتلها، بالتوالي، المكوّنات المنادى والمبتدأ والذيل، في حين أن المواقع التي بين الحاضنتين مواقع "داخلية" (تنتمي إلى الجملة ذاتها) تخصّص، بالتوالي، للأدوات الصدور والمكونات الحاملة لوظائف تداولية (بؤرة مقابلة، محور...) والمكونات الفعل والفاعل والمفعول وأخيرا المكونات التي لا تحمل من الوظائف (التداولية أو الوجهية) ما يخوّلها احتلال موقع معين. وقد صغنا القواعد المسؤولة عن موقعة المكونات طبقاً للبنية (35).

من هذه القواعد، على سبيل المثال، القاعدة (36) المتفرعة عن المبدأ (32) القاضي بإحلال مكون ما المكون الصدَر الثاني في الجملة، الموقع م Φ، إذا كان هذا المكون اسم استفهام أو مكوناً حاملاً للوظيفة التداولية المحور أو الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة:

(36) م Φ { اسم استفهام / محور / بؤرة مقابلة }

(ج) تَعرّض ديك (1989 و1997 ج1) بتفصيل للسمات التطريزية. هذه السمات تُحَدّدها فئة القواعد الثالثة من قواعد التعبير. وتنقسم هذه القواعد عامة، إلى

قواعد نبريّة تسند النبر إلى مكوّن ذي بروز خاص في الجملة (محور جديد، بؤرة جديدة، بؤرة مقابلة) وقواعد تنغيمية تسند التنغيم إلى العبارة ككل وفقاً لقوتها الإنجازية (إخبار، استفهام، أمر...).

2-2-2-2-2- إشكالات عالقة:

سبق أن أشرنا إلى أن مسطرة الانتقال من البنية التحتية إلى البنية المكوّنية يثير عدداً من الإشكالات لم تنل حظها من الاهتمام لحدّ الآن. هدفنا هنا هو التنبيه إلى ما نراه أساسياً من هذه الإشكالات وإلى بعضٍ من السّبل التي يمكن أن تؤدّي إلى حلّها.

(أ) قدم ديك (1989 أو 1997 ج1) اقتراحات لصياغة القواعد الصرفية وقواعد الموقعة على غرار القاعدتين (27) (36) بالتوالي. ويُلاحظ أنه، في الفصل الثامن عشر من كتابه (ديك 1989 أو 1997 ج1)، تناول مسطرتي إسناد النبر والتنغيم بالتفصيل غير أنه لم يقترح أية صياغة صورية للقواعد المسؤولة عن إسناد هاتين السمتين.

في هذا الصدد، اقترحنا (المتوكل 1995) أن تُصاغَ قواعد إسناد كلّ من النبر والتنغيم طبقاً للصورة العامة (27) التي اقترحها ديك لصياغة القواعد الصرفية. وقد قمنا بهذا الاقتراح مستندين إلى التماثل الملحوظ بين هذه القواعد وقواعد الصرف. ويكمن هذا التماثل في أن القواعد التطريزية تقوم، أيضاً، على فكرة أن مخصّصاً ما (إحدى الوظائف التداولية بالنسبة للنبر والقوة الإنجازية بالنسبة للتنغيم) إذا اتخذ مجالا له مكوناً من مكونات الجملة أو الجملة كاملةً أخذ المكون النبرَ والجملةُ التنغيمَ. على أساس صحة هذا الافتراض، يمكن صوغ قاعدتين إسناد النبر والتنغيم على النحو التالي:

(37) **قاعدة إسناد النبر**

$$\alpha = [\ \alpha] \longleftarrow \left\{ \begin{array}{r} \text{محور (- معطى)} \\ \text{بؤرة} \end{array} \right\}$$

(38) **قاعدة إسناد التنغيم**

أ - خب/أمر [ج]= ج

ب - سهـ [ج]= ج

تفيد القاعدة (37) أن أيّ مكون يحمل وظيفةَ البؤرة أو إحدى الوظائف المحورية ما عدا المحورَ المعطى يُسند إليه النبر. أمّا القاعدة (38) فمُفادها أن الجمل الخبرية والأمرية تأخذ تنغيماً متنازلاً في حين أن الجمل الاستفهامية تأخذ تنغيماً متصاعَدا.

لا يمكن أن تعد صياغة هاتين القاعدتين صياغةً نهائية للأسباب التالية:

(1) ليست الوظائف المحورية ("محور جديد"، "محور فرعي"، "محور مُعاد"...) ولا الوظائف البؤرية (بؤرة جديد، بؤرة مقابلة) متساوية في استقطابها للنبر. لذلك يجب تدقيق قاعدة إسناد النبر بحيث تفي برصد أنواع النّبور (أو درجات النبر) التي تأخذها مختلف الوظائف التداولية.

(2) في نفس الاتجاه يجب النص، في نفس القاعدة على المقطع الذي يأخذ النبر من المكوّن المعني بالأمر.

(3) صياغة القاعدة (38) صياغة تقريبية طبعاً لكون المحدّد لإسناد التنغيم ليس النمط الجملي وحده بل ليس كذلك القوة الإنجازية الحرفية بمفردها. لهذا يتحتم أن تصاغ القاعدة بالشكل الذي يكفل رصد التفاعل بين هذه المحدّدات الثلاثة[1] بعد أن تحدّد كيفية هذا التفاعل ويحدد نصيب كلّ من الوسائط الثلاثة المتفاعلة.

(ب) درج اللسانيون لحد الآن على اعتبار أن البنية دَخْلَ قواعد التعبير هي بنية الجملة الممثّل لها في القالب النحوي بحيث تجري هذه القواعد على أساس المعلومات الواردة في هذه البنية وحدها. وقد أثرنا الانتباه، في مناسبات عدة (المتوكل 1991، 1995، 1998)، إلى، أن هذه القواعد لا تحتاج إلى معلومات بنية القالب النحوي فحسب بل كذلك إلى المعلومات الواردة في بنيات قوالب أخرى. وبيّنّا، بنفس المناسبة، أن هذا الاحتياج يندرج في إطار بنيات قوالب أخرى. وبيّنّا، بنفس المناسبة، أن هذا الاحتياج يندرج في إطار أعم،

(1) طريقة إسناد التنغيم إلى الجملة أعقد من ذلك بكثير، بحيث يتدخل في إسناد هذه السمة النمط الجملي والقوة الإنجازية (بشقيها الحرفي والمستلزم) ومختلف الوجوه الذاتية. في هذا الباب، بيّنّا في مكان آخر (المتوكل 1996 والمتوكل،) كيف يسهم التعجب، بوصفه وجها ذاتيا، في تحديد تنغيم الجملة.

إطار تفاعل القوالب أثناء عمليتي إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها. فيما يخص تفاعل القوالب في عملية التأويل، اقترحنا الافتراضات التي يمكن إيجازها بالشكل التالي:

(1) القالب المركزي في نموذج مستعملي اللغة الطبيعية هو القالب النحوي. ولا تُستْغرَب مركزية هذا القالب بالنظر الى القوالب الأخرى حين يتعلق الأمر بالتواصل الذي يتم عبر اللغة بالأساس.

(2) إلاّ أن القالب النحوي، على مركزيّته المبدئيّة، تتفاوت أهميتُه حسب الوضع الذي يَكون عليه المخزونان المعرفيان للمتخاطبين في مرحلة معينة من مراحل التخاطب. فكلما قل هذان المخزونان ازدادت الحاجة إلى التوسل باللغة (وإلى القالب النحوي إذن) والعكس صحيح، أي إذا كان المخزونان يتضمنان من المعارف ما يُغني عن اللجوء الكثير إلى اللغة قلت أهمية القالب النحوي بالنظر إلى قوالب أخرى خاصة القالب المعرفي.

(3) تنقسم قوالب النموذج إلى فئتين: "قوالب أدوات" تشتغل كآلات في الإنتاج والتأويل كليهما و"قوالب مخازن" تمد القوالب الأدوات بالمعارف التي تحتاجها. من فئة القوالب الأولى القالب النحوي والقالب المنطقي ومن الفئة الثانية القالب المعرف والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي. إلا أن الفصل بين الفئتين، كما بيّن البوشيخي (1998) ليس فصلاً قاطعاً إذ إن بعضاً من القوالب، كالقالب النحوي، تقوم بدَوْرَي الآلة والمخزون في ذات الوقت. لذلك يصبح من الاورد أن يقال إن القوالب ثلاثة أصناف: (كالقالب المعرفي والقالب الاجتماعي) وقوالب آلات ومخازن كالقالب النحوي. في الواقع، تستلزم معرفة كيفية اشتغال قوالب نموذج مستعملي اللغة الطبيعية بشكل أدق المزيدَ من الأبحاث في هذا الاتجاه.

(4) في الحالات التي تقتضي اشتغال القوالب كلها، افترضنا أن هذه العملية تتم على النحو التالي:

(أ) يتلقى المخاطب عبارة لغوية ما (شفوياً أو كتابة). ولتكن هذه العبارة على سبيل المثال، الجملة (39):

(39) هات "دلائل الإعجاز" من المكتبة.

يتكفل القالب النحوي بتحليل العبارة (39) أي ردها إلى بنيتها التحتية لإدراك معناها (أي تأويلها). إلاّ أن عملية التحليل هذه لا تُوصل إلا إلى "المعنى اللغوي" الصرف (أي معاني مفردات العبارة والعلاقات الدلالية والتركيبية والتداولية القائمة بينها). يتحتم إذن اللجوء إلى قوالب أخرى تمدّنا بمعارف إضافية يُتوصّل بها إلى التأويل الشامل للعبارة.

(ب) لإدراك ما تحيل عليه العبارة "**دلائل الإعجاز**" يجب اللجوء الى القالب المعرفي المفروض أن تتوافر فيه معلومة أن ثمة لغوياً عربياً كتب، من بين ما كتب، مؤلفاً أسماه "**دلائل الإعجاز**". وقد يُلجأ إلى القالب الإدراكي كذلك للتعرف على هذا الكتاب بكيفية أدق بواسطة لون غلافه والدار التي طبعته وغير ذلك.

(ج) ويلجأ إلى القالب الإدراكي أو القالب المعرفي (أو إليهما معاً) لمعرفة ما تحيل عليه مفردة "**المكتبة**" في هذا السياق (المكتبة المشار إليها أي المدركة من بين عناصر الموقف التواصلي أو مكتبة مؤسسة ما...).

(د) بذلك كله تظل الجملة (39) ملتبسة من حيث قوتها الإنجازية: أهي أمر أم مجرّد طلب؟ لرفع هذا الالتباس الإنجازي، يُلجأ إلى القالب المنطقي، الذي يقوم باشتقاق بنية تحتية فرعيّة تحمل القوة الإنجازية الواردة. ويستمد القالب المنطقي بدوره، المعلومة المتعلقة بالعلاقة الرابطة بين المتخاطبين (علاقة أعلى إلى أسفل أو علاقة تساوٍ) من القالب الاجتماعي.

نفس الافتراض يمكن أن يكون وارداً حين يتعلق الأمر بعبارة تندرج في خطاب شعري إلاّ أنه في هذه الحالة يكون تدخل القالب الشعري أقوى من تدخل القوالب الأخرى وهو يضطلع، في تفاعل مع القوالب الأخرى، برصد الخصائص الشعرية الصّرف للعبارة المراد تأويلها.

(هـ) في عملية تأويل العبارات اللغوية هذه تتفاوت أهميّة دور القوالب وفقاً لأنماط الخطاب. ففي الخطاب الموضوعي (العلمي مثلاً)، يُلجأ بالأساس إلى القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب المعرفي في حين يلجأ حين يتعلق الأمر بالخطاب الذاتي إلى القالب الادراكي والقالب الاجتماعي (والقالب الشعري إذا كان الخطاب خطاباً "فنياً") إضافة إلى القالب النحوي. وقد يختلف دور القوالب وأهميتها في تأويل أنماط أخرى.

لنعد الآن إلى الإشكال الذي نحن بصدده، إشكال دَخْل قواعد التعبير. بيّنا في مكان آخر (المتوكل 1991 و1998) أن قواعد التعبير تقتضي معلومات واردة في قوالب أخرى إضافة إلى المعلومات الواردة في البنية التحتية الممثّل لها في القالب النحوي. من أمثلة احتياج قواعد التعبير إلى معلومات قوالب أخرى غير القالب النحوي ما يلي:

(1) ثمة قواعد صرفية تحدّدها، في لغات كثيرة، سماتٌ "اجتماعية"، من ذلك أن لغات كاللغة اليابانية تتحدّد فيها صيغة المحمول الصرفية وفقاً للعلاقة الاجتماعية التي تقوم بين المتخاطبين. في نفس السياق، ثمة لغات كاللغة الفرنسية، يختلف فيها استعمال ضمير المخاطب (مفرد/جمع) وفقاً للعلاقة الاجتماعية هذه كما هو معلوم.

وفي الحقل العربي، يلاحظ أن العنصر الثاني من أداة النفي "ما... ش" في الدارجة المغربية، يرد لاصقاً بالمحمول في لغيات ويرد في نهاية الجملة في لغيّات أخرى كما يتضح من المقارنة بين الجملتين التاليتين:

(40) أ – **ما** خرجتش معا هم

ب – ما خرجت معا همش

ولعل الملاحظة نفسها تصدق بالنسبة إلى الدارجة المصرية حيث يَرد عنصرا أداة النفي متضامَين تارة ومفترقين تارة:

(41) أ – **مش** بيتخنواليه ما ددام بياكلوا كثير؟

ب – **ما** بيتخنوش ليه مدام بياكلوا كثير؟

ويُلاحظ في نفس اللغة أن الاستفهام المنصبُ على الجملة ككلّ يتحقق حسب المستويات اللغوية إمّا بالأداة "**هو**" أو بالأداة "**لهو**":

(42) أ – **هو** انتوماعفتوش؟

ب – **لهو** انتومادريتوش؟

والأمثلة في هذا الباب كثيرة ليس هذا مقام تعدادها. ما يهُم هو أن ما أوردناه من حالات يؤشر الى أن قواعد الصرف تحتاج إلى معلومات تختزنها قوالب أخرى غير القالب النحوي وأن هذه القوالب يجب أن تُكوّن، بالتالي، جزءاً من دَخْل هذه القواعد.

(2) تقدم أن ترتيب المكونات تحكمه مبادئ عامة تتفرع عنها قواعد موقعة تخص لغات معينة أن أنماط من اللغات معينة. ويذهب جمهور الوظيفيين إلى أن المعلومات التي تستلزمها القواعد المسؤولة عن ترتيب المكونات واردة جميعها في البنية التحتية الممثّل لها في القالب النحوي. إلا أن من قضايا الرتبة ما تحتم معالجته اللجوء إلى معلومات من قوالب أخرى. مثال ذلك أن أسماء الاستفهام في اللغات التي تُصدّر هذه الأسماء (كاللغة العربية الفصحى والدارجة المغربية مثلاً)، تَرِدُ أحياناً متأخرة كما يتبين من المقارنة بين (43) و(43 ب):

(43) أ – من اشترى العمارة؟

ب – اشترى العمارة **من** (بنبر "من")

وقد بيّنا في مكان آخر (المتوكل 1986) أن ما يحدّد رتبة اسم الاستفهام في التراكيب التي من قبيل (43 ب) هو القوة الإنجازية المستلزمة "الإنكار" في مقابل القوة الحرفية "**السؤال**" في التراكيب الممثل لها بالجملة (43 أ). هذه المعلومة (القوة الإنجازية "الإنكار") واردة، طبعاً، لا في القالب النحوي، بل في القالب المنطقي. مُفاد ذلك أن القاعدة المسؤولة عن إحلال اسم الاستفهام في الموقع الأخير من الجملة يجب أن تُجزى على أساس معلومة يوفرها القالب المنطقي. في نفس السياق يمكن إيراد مثال اللاحق الإنجازي "**من فضلك**" الذي يتصدر الجملة حين تكون قوتها الإنجازية مجرّد "سؤال" ويحتل الموقع الأخير فيها حين تكون مستلزمة للقوة الإنجازية الفرعية "**الالتماس**". قارن:

(44) أ – **من فضلك**، متى ستزورني في البيت؟

ب – متى ستزورني في البيت، **من فضلك؟**

في باب ترتيب المكونات داخل المركب الاسمي ذاته، يلاحظ أن بعض اللغات، كالعربية الفصحى، تقدم اسم الإشارة على رأس المركب ويمكن أن تؤخره عنه كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:

(45) أ – قرأت **هذا** الكتاب.

ب – قرأت الكتاب **هذا**،

ويمكن رصد الفرق بين (45 أ) و(45 ب) بالقول إن المحال عليه في الجملة الأولى يمكن أن يكون "**حاضرا**" في سياق التخاطب كما يمكن ألاّ يكون كذلك في

حين أنه في الجملة الثانية يغلُب أن يكون من بين عناصر سياق التخاطب وأن يكون **مشاراً إليه**. إذا صحت هذه الملاحظة، أمكننا أن نقول إن قاعدة موقعة اسم الإشارة بالنظر إلى رأس المركب لا تجرى على معلومات القالب النحوي فحسب بل كذلك على معلومات القالب الإدراكي[1]. ومن أمثلة تدخل القالب الاجتماعي في ترتيب مكونات الجملة أن بعض اللغات، كاللغة الفرنسية مثلاً، تقدم ضمير المخاطب[2] في التراكيب العطفية، على ضمير المتكلم "لياقة" كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (46 أ–ب):

(46) a- Vous et moi, nous partagerons cette chambre.

b-* Moi et vous, nous partagerons cette chambre.

(3) دُرجَ في أدبيات النحو الوظيفي على اعتبار القواعد المسؤولة عن إسناد النبر والتنغيم مرتبطةً من حيث المعلومات التي تقتضيها، بالقالب النحوي على أساس أن ما يحدّد النبر هو الوظيفة التداولية (المحور غير المُعطى أو البؤرة) وأن ما يحدّد التنغيم هو القوة الإنجازية كما يتبين من القاعدتين السالف إيرادها (37) و(38).

إلا أننا إذا أمعَنا النظر في كيفية اشتغال هذه القواعد وجدناها تَستَلزم بالإضافة إلى هذه المعلومات معلومات من قوالب أخرى. فالتنغيم، مثلاً، يُسنَد إلى الجملة بمقتضى قوتها الإنجازية الحرفية (إخبار، استفهام، أمر) اذا كانت لا تحمل إلاّ قوة واحدة ويتم هذا الإسناد عن طريق إجراء القاعدة (38)، لكن تنغيم الجمل الحاملة لقوة إنجازية مستلزمَة إضافة إلى قوتها الحرفية، كالجملة (47 ب) مثلا، يُسنَد بمقتضى القوة الإنجازية المستلزَمة:

(47) أ – قابل خالد هندًا؟

ب – ألم أنصحك بالإقلاع عن التدخين!

---

(1) تأخير اسم الإشارة في التراكيب التي من قبيل (45 ب) راجع أيضاً إلى أنه يحمل الوظيفة التداولية "بؤرة المقابلة، حيث إن هذه الجملة ترادف الجملة التالية:

(iii) قرأت الكتاب **هذا** لا ذاك.

لا يصح هذا التأويل لتأخير اسم الإشارة بالنسبة للغات التي تكون فيها رتبة هذا العنصر حرّة. فهو غير وارد حين يتعلق الأمر باللغات التي تؤخّر وجوباً اسم الإشارة كالدارجة التونسية مثلاً.

(2) انظر تفصيل هذه الظاهرة في (المسوكَر 1998).

إذا علمنا أن القوة الإنجازية المستلزَمة يمثّل لها، حسب اقتراح المتوكل (1991 و1993 ب)، في البنية التحتية الفرعيّة التي يقوم باشتقاقها القالب المنطقي، كان إسناد التنغيم للجمل التي من قبيل (47 ب) مرتبطاً لا بالقالب النحوي فحسب بل كذلك بالقالب المنطقي، أي أن قاعدة إسناد التنغيم، في هذه الحالة، تأخذ لها لا البنية التحتية النحوية فحسب بل كذلك البنية التحتية المنطقية.

في نفس السياق، يمكن الإشارة إلى أن القالب الاجتماعي قد يتدخل بنسبة معيّنة في تحديد تطريز الجملة. من أمثلة ذلك أنه يُميّز عادة بين تنغيم "لائق" "مهذّب" وتنغيم "غير لائق"، بين تنغيم "رسمي" وتنغيم "ودّي"... إلخ. في هذه الحالات يجب أن تنفتح قواعد التعبير التطريزية على القالب الاجتماعي، أيضاً، إضافة إلى القالبين النحوي والمنطقي.

خلاصة ما أوردناه في هذه الفقرة أن قوالب نموذج مستعملي اللغة الطبيعية تُسهم، بنسبٍ متفاوتة، لا في تأويل الجملة فحسب بل كذلك في إنتاجها وأن قواعد التعبير، في العمليةً الثانية، عملية الإنتاج، تجري طبقاً للمعلومات الواردة في القالب النحوي أساساً وللمعلومات التي تمدها بها قوالب أخرى حين يقتضي الأمر ذلك. اقتُرح هذا التصور في إطار افتراض معيّن، الافتراض القائل بإدراج التداول في القالب النحوي أي بالتمثيل للمعلومات التداولية كالوظائف والقوة الإنجازية والوجوه الذاتية في البنية التحتية الواردة في القالب النحوي ذاته. وقد سبقت الإشارة إلى أن من اللسانيين الوظيفيين (فيت 1998، مثلاً،) من يذهب الآن إلى أن التداول يجب أن يُفرد له قالب قائم الذات، مستقل عن القالب النحوي، حسب هذه الأطروحة، تحوّل المعلومات التداولية من القالب النحوي إلى القالب التداولي ليمثل لها هناك في بنية تحتية مستقلة.

إذا ما برهنت الأبحاث المقبلة على ورود هذه الأطروحة، وأضيف إلى قوالب النموذج قالب تداولي مستقل، تحتم إعادة النظر في بنية هذا النموذج وفي كيفية استغلال قوالبه. فيما يتعلق بقواعد التعبير على وجه أخص، سيصبح من المتوقع أن يتقلّص دور وأهمية القالب النحوي بالنسبة إلى قواعد الموقعة وقواعد إسناد انبر والتنغيم حيث سيصبح الدَّخلُ الأساسي لهاتين الفئتين من القواعد هو البنية التحتية الممثل لها في القالب التداولي، نظراً إلى أن هذه القواعد تقتضي، بالدرجة الأولى، المعلومات التداولية (الوظائف والقوة الإنجازية والوجوه الذاتيّة بالتحديد).

(ج) يتضح من الرسم (17) أن قواعد التعبير مرتّبة بحيث تُجرى قواعد الصـــرف أوّلاً ثم تليها قواعد الموقعة فقواعد التطريز. هذا الترتيب هو التصور السائد الآن لدى اللسانيين الوظيفيين لكيفية اشتغال قواعد التعبير. إلاّ أن هذا الترتيب لا يخلو مـــن مشاكل. وأهم هذه المشاكل المشكل التالي: إذا كان مـــن الطبيعـــي أن تتقـــدم القواعد الصرفية على قواعد الموقعة نظراً لأن ترتيب المكونـــات لا يتـــأتى إلاّ إذا تمت صياغتها، فإنه من غير الضروري أن يؤخّر إجراء القواعـــد النظريـــة إلى أن يكون تطبيق قواعد الموقعة قد تمّ ويُدعمُ عدمَ تأخير إجراء قواعد التطريز أمران:

(1) أن محدّدي إسناد النبر والتنغيم (أي الوظيفة التداولية والقـــوة الإنجازيـــة) لا يرتبطان بمواقع المكونات بحيث إن المكون المبأر منبور وإن الجملة تأخذ التنغيم الذي تخولها إيّاه قوتُها الإنجازية بقطع النظر عن ترتيب المكونات،

(2) أن قاعدتي إسناد النبر والتنغيم يجب أن تجريا قبل قواعد الصرف ذاتها، أي قبل إدماج الصُّرفات محل المخصّصات والوظائف، لكي لا تُحجب المعلوما الـــتي يقتضيها إجراءُ هاتين القاعدتين.

إدا صحت هاتان الملاحظتان وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما بيّناه سابقاً مـــن أن قواعد التعبير متعددة الدّخول، أصبح بالإمكان إعادة تنظيم هذا المكون بالشـــكل الذي يوضحه الرسم التالي:

(48)

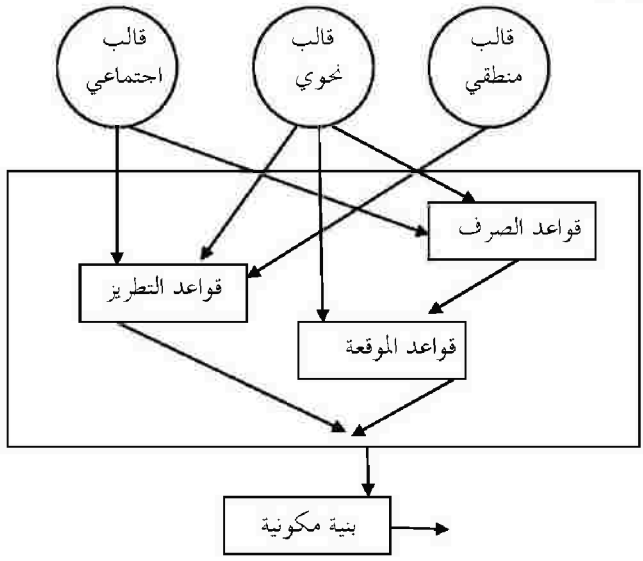

يبين الرسم (48) بصفة تقريبية اشتغال قواعد التعبير بفئاتها الثلاث الذي نفترض أنه يتم بالكيفية التالية: تفتح كل من قواعد الصرف وقواعد الموقعة وقواعد التطريز على بنيات تحتية ممثّل لها في قوالب مختلفة[1] (القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب الاجتماعي أساساً) وتُجرى قواعد الصرف قبل قواعد الموقعة، أما قواعد التطريز فيتم إجراؤها في نفس مستوى إجراء قواعد الصّرف، ويشكل خرجُ هذه الفئات الثلاث من القواعد مجتمعةً البنيةَ المكوّنية التي ستُتخَذ دخلاً للقواعد الصوتية.

إن قيام هذا التصوّر لاشتغال قواعد التعبير وترتيبها رهين بافتراض أن التداول جزء من النحو. أمّا إذا تبنينا أطروحة أن للتداول قالباً قائم الذات فإنه يتحتم إضافة قالب تداولي تستمد منه قواعد التعبير بفئاتها الثلاث جزءاً من المعلومات التي يقتضيها إجراؤها.

في ختام هذه الفقرة، نريد أن نؤكّد، مرة ثانيةً، أن ما قلناه هنا عن صياغة قواعد التعبير وترتيبها وكيفية اشتغالها لا يعدو أن يكون مجرّد افتراضات قد تصحّحها الأبحاث المقبلة وقد تبيّن بُطلانها.

(د) أمّا رابع الإشكالات الأساسية العالقة فإنه يخص خَرْجَ قواعد التعبير الذي لم تَنَل صياغته كبير اهتمام لحد الآن. ويكْمُن هذا الإشكال في أن الكل متفق على أن خرجَ هذه القواعد هو، من حيث طبيعتُه، بنيةٌ مكوّنيةٌ أو التمثيل صرفي- تركيبي - تطريزي للجملة لكن لم تناقش كيفية التمثيل لهذه البنية إذا استثنينا اقتراح فان دير أورا (1990). يذهب فان دير أورا إلى أنه من الممكن جداً أن يمثل للبنية المكونية في النحو الوظيفي على أساس أنها بنية مركّبيّة (Phrase Structure) شأنها في ذلك شأن البنية التي تأخذها الجملة في النحو التوليدي التحويلي. في هذا الاتجاه، يقترح فان دير أورا أن يمثل للحد، بعد أن يصير مركّباً، في إطار نظرية المركب المعتمدة في النحو التوليدي التحويلي على أساس أن الإسقاط الأقصى للمركب الاسمي هو س وعلى أساس أن رأسَ المركّب هو الاسم لا غيره (لا المحدّد، مثلاً، خلافاً لاقتراح أبني (1987). ليس ثمة مانعٌ نظري، كما استدل على ذلك فان دير أورا نفسُه، من أن تُستخدم هذه النظرية في التمثيل لبنية المركب (أو بنية الجملة ككل) على

(1) من الإشكالات التي ستظل تنتظر المزيد من البحث معرفة طبيعة البنيات الممثل لها في غير القالب النحوي وخاصة معرفة العناصر التي ستتضمنها.

اعتبار أنها أصبحت، في هذه المرحلة من الاشتقاق، بنية صرفية – تركيبة. إلا أن من الأفضل، في رأينا، التفكير في تمثيل للبنية المكوّنية يستجيب للمطلبين التاليين: **أولاً**، أن يتم إفرازُه من داخل نظرية النحو الوظيفي ذاتها حفاظاً على انسجامها، **ثانيا**، وهو المطلب الأهم، أن يكون غير مباين تمام التباين للتمثيل المعتمد بالنسبة للبنية التحتية لكي يتيح المرور بطريقة أسهل وبكلفة أقل من البنية التحتية إلى البنية المكوّنية ومن البنية المكوّنية إلى البنية التحتية. ولا يمكن أن يُتاح هذا المرور المزدوج إلا إذا تقاربت البنيتان لا من حيث الإواليات التي تربط بينهما فحسب بل كذلك بالنظر إلى طبيعة عناصرها. ولعل الأبحاث المقبلة ومن ضمنها بحث نحن بصدد إنجازه، تُوصل إلى التمثيل الذي يوفّر ذلك.

2-2-3- الجملة البسيطة/الجملة المركبة:

انصبّ الحديث في الفقرات السابقة على الجملة البسيطة من حيث بنيتها التحتية ومن حيث بنيتها المكوّنية والمبادئ والقواعد التي تحكم الربط بين هاتين البنيتين. أمّا هذه الفقرة فسنخصّصها للجملة المركّبة انطلاقاً ممّا ورد في المتوكل (1988 ب) وديك (1997 ج2).

2-2-3-1- تعريف الجملة المركبّة:

اقترحنا في الدراسة التي افردناها للجملة المركبة في اللغة العربية المتوكل (1988 ب) تعريفاً عاماً مفاده أن الجملة المركّبة هي كلّ جملة كان أحد حدودها جملةً أو كان أحد حدودها يتضمن جملة. وكان تنميطنا للجملة المركبة، انطلاقاً من هذا التعريف، كما هو موضح في الرسم التالي:

(49)

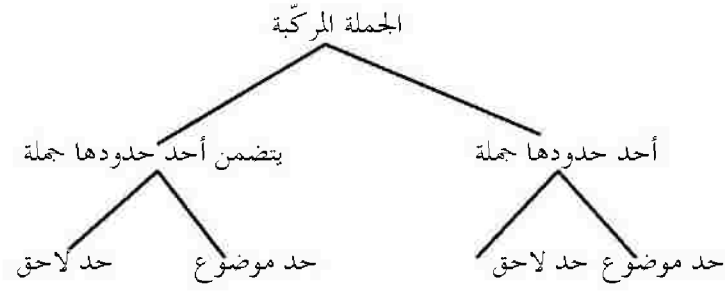

يمكن التمثيل للجمل المركبة التي أحد حدودها جملة بالجمل (50 أ–ج) التالية:

(50) أ – تمنت هند **أن يعود خالد**.
ب – قابلت اليوم من زارنا البارحة.
ج – سأدعو الله كي يعود خالد سالماً.

ومن أمثلة الجمل المركبة المتضمن أحدُ حدودها جملة:

(51) أ – قابلت الرجل الذي حدثتني عنه.
ب – ذهب خالد إلى المدينة التي تسكنها هند.

تأتلف الجمل (50 أ–ج) في أن أحد حدودها جملةً وتختلف في أن هذا الحد – الجملة موضوعٌ في الجملتين الأوليين ولاحقٌ في الجملة الثالثة. أمّا الجملتان (51 أ–ب) فيجمع بينهما أن أحد حدودهما يتضمن جملةً موصولةً تقيّد رأس الحد (**الرجل، المدينة**) وتختلفان في أن هذا الحدّ المركب موضوع في الجملة الأولى ولاحقٌ في الجملة الثانية. وقد عددنا في تلك الدراسة نفسها (المتوكل 1988 ب) من الجمل المركبة الجمل المعطوفَ بعضُها على بعض والجُمَلَ المتضمنة لجملة اعتراضية والجملَ التي مبتدؤها جملة أو ذيلها جملة. هذه الأنماط الثلاثة أمثلتها ما يلي:

(52) أ – نجح علي ورسبت هند
ب – علي واقف وهند جالسة

(53) أ – سافر خالد– لا أحد يجهل ذلك – لمقابلة هند في فاسٍ
ب – كانت خطبة علي – لافض فوه – نصاً رائعاً.

(54) أ – **أن تكون من فحول الشعراء**، هذا مالا يصدّقُه أحد
ب – سافر خالد، بل مكث في البيت طيلة العطلة.

والواضح أن التنميط الذي كنا اقترحناه قائمٌ على تعريف الجملة المركبة بأنها كل جملة تضمنت أكثر من حمل واحد سواء أكانت الحمول المتواردة في الجملة الواحدة تربطها علاقة استقلال (الاعتراض والعطف والجملة المبتدئية والجملة الذيلية) أم كانت تربطها علاقة تبعيّة (الحمول المدمَجة الممثل لها في الجمل (50 أ–ج) و(51 أ–ب). حسب ذلك التعريف كان بالإمكان تنميط الجمل بالشكل التالي:

(55)

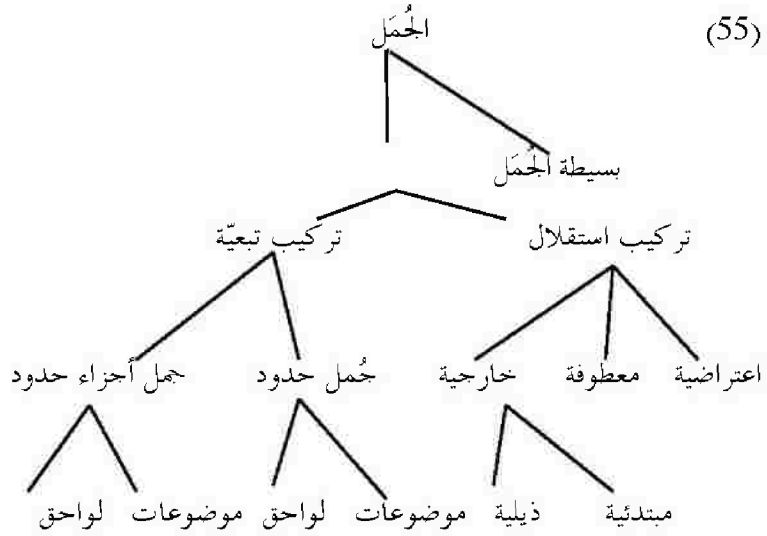

من المعلوم أن تطورات عديدةً ومختلفةً قد طرأت على نظرية النحو الوظيفي خلال العقد الذي يفصلنا عن تلك الدراسة. ومن التطورات التي تهمنا في هذا الباب ما يلي:

(أ) كانت الجملة آنذاك تعدُّ مكوّنة من ركنين: حَمْل وإنجاز. أمّا في النموذج الحالي، فمكوناتها أربع طبقات كما أسلفنا: حمل مركزي وحمل موسع وقضية وإنجاز. لهذا التطور، طبعاً، تأثير في تعريف وتنميط الحمل، البسيط منها والمركّب. فيما يخص الجمل المركبة أصبح من الوارد تنميطها على أساس أن الجملة التي تتضمنها مجرد حَمْل أو قضيّةٌ أو جملةٌ تامة.

(ب) أُعيد النظر في المكونات الخارجية، عددها ووظائفها (جلويكنس 1992، كوفالي 1995 وديك 1997 ج2) من حيث عددها، لم تعد هذه المكونات منحصرةً في المكونات الثلاثة، المبتدأ والذيل والمنادى، بحيث أضيفت مكوناتٌ أخرى كالفواتح والخواتم والنواقل وغيرها. أمّا من حيث وظائفها، فقد صُنّفت هذه المكونات انطلاقاً من معيار الدور الذي تقوم به كل فئة منها بالنظر إلى الخطاب ككل. من نتائج إعادة النظر في وظائف هذا الضرب من المكونات ونظراً إلى الطابع الخطابي الذي يَسم هذه الوظائف أصبَح من الأورد في رأينا أن تُتَناول الجمل المتضمنة لهذه المكونات على أساس أنها

منـــزلة وسطى بين الجملة والخطاب أو أنها مرحلة انتقال مـــن الجملـــة إلى الخطاب.

(ج) يستشف القارئ من جزئ كتاب ديك الأخير (ديك 1997) تطوراً واضـــحاً في مفهوم الجملة المركبة ذاته. ويكمُنُ التغيير الذي لحق هذا المفهوم باعتبـــار وروده في أدبيات النحو الوظيفي في ما يلي:

(1) يحمل الجزء الأوّل من الكتاب عنوان "**بنية الجملة**" في حين يحمل الجـــزء الثاني عنوان "**التراكيب المشتقة والمعقّدة**". يُستخلص من قـــراءة الجـــزء الأوّل أن المقصود بالجملة هنا هو الجملة "البسيطة" التي تكمُن بساطتها في أمرين: **أولاً**، كون محمولها من المحمولات الأصول و**ثانيا**، عدم تضـــمنها لمكونات أخرى غير الطبقات الأربع الداخلية أو مكوّنات معقدة. وتقابل الجملةَ البسيطة **التراكيب المشتقّة** التي تنتج عن قواعد تكوين المحمـــولات كالتراكيب العليّة (أو الجعلية) والتراكيب الانعكاسية وتراكيب المطاوعة وتراكيب المشاركة التي تمثـــل لهـــا بالجمـــل (56) و(57) و(58) و(59) بالتوالي:

(56) أ – شرّبت الممرضةُ الطفل الدواء
ب – أشربت هندٌ خالداً شاباً

(57) انكسر كأس خالد

(58) امتلأ الإناء لبناً

(59) لاكم خالد بكراً

كما تقابل الجملة البسيطةُ التراكيبُ المعقدةُ وتشمل، في منظور ديك (1997 ج2): (أ) الجمل المتضمنة لمقيد فعلي مزمّن (جملة موصولة) أو غير مزمّن (مصـــدراً أو اسمَ فاعل واسمَ مفعول) و(ب) الجمل المتضمنة لجملة مدمجـــة كموضـــوع أو كلاحق و(ج) الجمل المعطوفة و(د) الجمل المسبوقة بمكون خارجي أو الملحوقة به و(ه) كل قطعة خطاب تفوق الجملة.

(2) إذا أخذنا تسلسل الفصول في الجزء الثاني معياراً، أمكـــن أن نســـتخلص أن التعقيد درجاتٌ وأنّهُ يشكّل سلمية تنطلق من الجملـــة البســـيطة وتنتـــهي بالخطاب، يمكن صياغة هذه السلمية كما يلي:

(60)

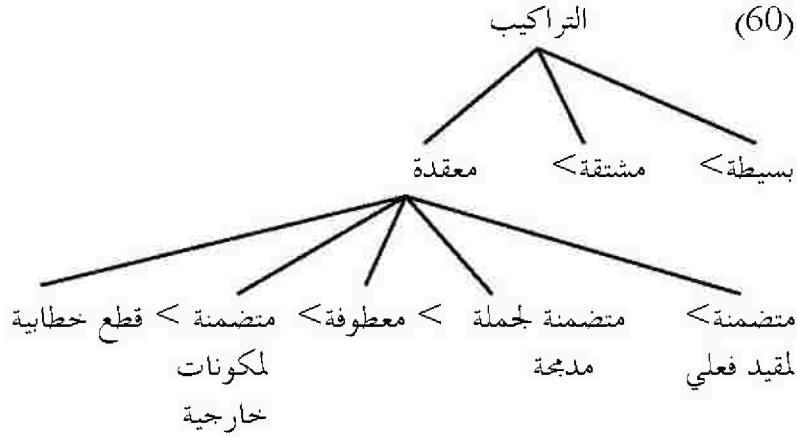

3- نحو الجملة ونحو ما بعد الجملة: نحوان أم نحو واحد؟

3-1- الخطاب ووحداته:

انطلاقاً من مقترحات ديك (1997) المتعلقة بأنماط التراكيب المشتقة والمعقدة والتي عرضنا لها بإيجاز في المبحث السابق، نريد أن نقدم تصوراً للخطاب يمكن رسم أهم معالمه بالشكل التالي:

(أ) يُعَدُّ خطاباً كل إنتاج لعبارات لغوية يكوّن في مجموعة واحدة تواصلية. ونقصد بالوحدة التواصلية أن يكون للعبارات اللغوية المنتجة في مقام معين موضوعٌ معيّنٌ وعرضٌ تواصليّ معيّنٌ من الواضح أن ما يؤسّس تعريفاً كهذا ليس نوعَ العبارات اللغوية ولا حجمها ولا عددَها وإنما هو وحدة التواصل التي تكمن في وحدة المقام والموضوع والعرض. بهذا المعنى يمكن أن نقول إن الرواية خطابٌ والمقالة خطاب والمحاضرة خطاب والنقاش حول موضوع ما خطاب إلى غير ذلك.

(ب) فيما يتعلق بتقسيم الخطاب (حسب التعريف السالف) إلى وحدات، يمكن أن نعتمد معايير مختلفة. فمن حيث الفحوى، يمكن تقسيمه إلى وحدات موضوعية (أو محوريّة) كالفقرات والقطع. ومن حيث البنية، نقترح أن يُقسّم الخطابُ، بالنظر إلى درجات التعقيد، إلى ثلاث وحدات: جملة بسيطة وجملة معقدة ونصّ طبقا للسلميّة التالية:

(61)

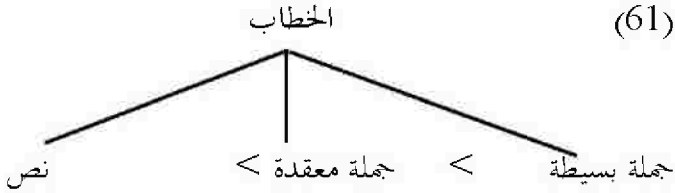

يستدعي التقسيمُ البنيويُّ للخطاب الموضح في السلميتين (61) و(62) الملاحظات التالية:

(62)

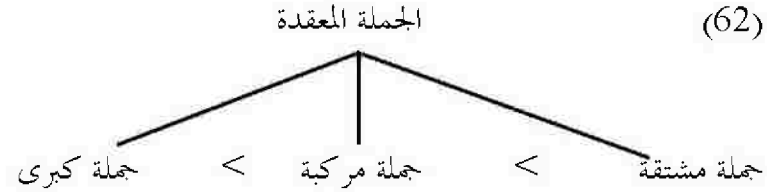

(1) نقصد بمصطلح "**الجملة الكبرى** الجملة (البسيطة أو المركبة) مضافاً إليها مكون من المكونات الخارجية، مبتدأ أو ذيل أو منادى أو غير ذلك ممّا سلفت الإشارة إليه. وقد اقترضنا هذا المصطلح من النحو العربي القديم نظراً للتقارب بين المفهوم الذي كان يرمز إليه عند النحاة العرب والتصور الوظيفي للجملة حين يُضاف إليها مكون خارجي.

(2) من المعلوم أن مصطلحي "**الخطاب**" و"**النص**" غالباً ما يتعاقبان على نفس المفهوم. أمّا في التصور الذي نقترحه هنا، فإن النصّ وحدةٌ بنيوية من وحدات الخطاب تحتل أعلى مرتبة في سلمية التعقيد باعتبارها مجموعة جُمَل، ولنقف هُنيهَةً عند هذين المصطلحين لتجلية الفرق بينهما: الخطاب، كما تقدم وحدة تواصلية يحددها مقامُ وموضوعٌ وغرض في حين أن النص وحدة بنيوية تقابل المركّب والجملة، يمكن أن يكون الخطاب جملةً بسيطةً أو جملة مركّبة أو جملة كبرى إذا كانت هذه الجملة تشكل وحدة تواصلية كاملة كما هو الشأن في الأمثلة التالية:

(63) ناولني ذلك الكتاب

(64) ناولني الكتاب الذي جاء به خالدٌ أمس

(65) أ – خالد، ناولني ذلك الكتاب

ب – خالد، أعطوه ما يريد.

بل إن الخطاب يمكن أن يكون مركّباً اسميّا أو "اسم فعل":

(66) أ – الأسد!

ب – صه!

إلاّ أن النص لا يمكن، حسب التصور الذي نقترحه هنا، أن يكون إلاّ مجموعة جُمَل. وقد تكون الجُمَل المكوّنة للنص جملاً بسيطة أو جملاً معقدة أو جملاً من الفئتين معاً وهو الأغلب. وليس كلُّ مجموعة من الجمل نصّا. فلا يقوم النص إلاّ إذا ربطت بين وحداته علاقاتُ اتساق. بعبارة أخرى، لا تشكل مجموعة من الجمل نصاً إلاّ إذا كانت تكوّن خطاباً أي وحدة تواصلية ذات موضوع وغرض مُعيّنين.

بناءاً على هذا التوضيح، سنستعمل في باقي هذا البحث مصطلح "**النص**" رامزين به إلى ما يرمز إليه المصطلح "Discourse" في كتاب ديك (1997 ج2)، أي إلى كلّ خطاب كان مكوّناً من مجموعة جُمَل. خلاصة ما سبق أن الخطاب وحدة تواصلية يمكن أن تكون جملةً بسيطة أو جملة معقدّة أو نصاً كاملاً كما يتبين من السلميّة (61) أعلاه. بهذا المعنى، يمكن القول إن النحو الوظيفي كان، منذ نشأته، **نحو خطاب**، أي نحواً يستهدف وصف وتفسير خصائص العبارات اللغوية مع ربطها بمقامات إنتاجها والأغراض التواصلية التي تروم تحقيقها، إلاّ أن الدراسات التي أنجزت في إطاره ظلت منحصرة في مجالي الجملة البسيطة والجملة المعقدة و لم يحاول اللسانيون الوظيفيون الانتقال إلى الخطاب في مجاله النصي إلاّ في السنوات الأخيرة كما تقدّم.

3-2- من الجملة إلى النص:

سبق أن أشرنا إلى أن التفكير في وضع نحو النص (بالمعنى الذي حددناه هنا) في إطار نظرية النحو الوظيفي يسير في اتجاهين أساسين اثنين، اتجاه من يرى أنه من اللازم استمداد مفاهيم وإواليات من نظريات أخرى لجعل النحو الوظيفي قادراً على الاضطلاع بوصف خصائص النص وتفسيرها واتجاه من يذهب إلى أن تطوير النحو الوظيفي قصد بلوغ هذا الهدف يمكن أن يتم من الداخل، وأن المتجهين هذا الاتجاه فئتان، فئة تعتقد أن للنص خصائص تخالف خصائص الجملة وأنه من المتحتم، بالتالي وضع نحو للنص مغاير لنحو الجملة، وفئة تقول بتماثل بنيتي الجملة والنص تماثلاً يجعل من الممكن أن يُوسّع نحو الجملة ليشمل مجال النص.

فيما يخص الاتجاه الثاني، تتزعم الفئة الأولى كرون (1997) التي يمكن تلخيص أطروحتها في هذا الباب كما يلي:

(1) تُقر كرون كباقي اللسانيين الوظيفيين بأن ثمة تماثلاً بين المفاهيم التي نجدها في مستوى الجملة والمفاهيم التي نجدها في مستوى النص (مفهوم "الوحدة" ومفهوم "الوظيفة" ومفهوم "العلاقة") بالإضافة إلى أن كلاّ من الجملة والنص بنيةٌ ذات تكوين سلّمي.

(2) نظرا لهذا التماثل يمكن أن يتجه التفكير إلى الربط بين هذين المستويين بإدماج بنية الجملة في بنية أعلى، بني النص، بإضافة طبقات أخرى فيكون ناتجُ ذلك سلسلةً متواصلة من الطبقات تبدأ بالجمل وتنتهي بالنص.

إلاّ أن طريقة الربط هذه، في رأي كرون، تواجه عقبة أساسية وهي أن أعلى طبقات الجملة أي الفعل اللغوي (المرموز إليه بالمتغير إلا على **وي** في البنية العامة (19)) لا تطابق أدنى طبقات النص وهي ما تسميه كرمن "**الفعل النصي**" (Discourse ACT) والذي يمكن أن يتمثل في وحدات بنيوية متعددة ليست بالضرورة وحدات جملية.

(3) نظرا لعدم التطابق التام بين الجملة والوحدة النصيّة الدنيا، تقترح كرون مقاربة قالبية ترصد فيها خصائص الجملة وخصائص النص في قالبين مختلفين متعالقين، قالب جملي وقالب نصي.

في مقابل هذا التوجه الذي يقترح أن تُفرزَ نظريةُ النحو الوظيفي قالباً نصيّا مستقلاً عن قالب الجملة وإن كان القالبان متعالقين يفضي بعضهما إلى بعض، نجد توجهاً (ديك 1997، هنخفلد 1997، المتوكل 1998) يقوم على أطروحة أن نحو النص امتداد لنحو الجملة على أساس أنّ "**نموذج بنية الجملة يمكن أن يُعَدّ نموذجا جزئياً للنص ككل**" (ديك 1997 ج2: 432). هذه الأطروحة، في الواقع، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تندرج في أطروحة أعم تقول بالتماثل البنيوي والعلاقي (الوظيفي) بين المفردة والمركب الاسمي[1] والجملة البسيطة والجملة المعقدة والنص

(1) في هذا الباب، استدلّ رايكوف (1992) على أن بنية المركب الاسمي وبنية الجُمَل متماثلتان من حيث تكوينهما واثبتنا كذلك (المتوكل 1996) أن هذا التماثل يتعدى الجمل إلى القضية وقد يتعداهما إلى الجملة.

وبإمكان استخدام نفس المبادئ والإواليات لوصف خصائص هـــذه المكونـــات. سيكون همّنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب أن نعمق البحث في هذه الأطروحـــة لاستجلاء مدى صحتها وورودها بالنظر إلى الجملة المعقدة ثم بـــالنظر إلى الـــنص وتبيّن ما إذا كانت ترقى إلى القدر من المعقولية الذي رأينا (المتوكل 1995 و1996) أنها ترقى إليه في مجالي المركب الاسمي والجملة البسيطة.